



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة الأعمال

أهمية تجارة المقايضة في استهداف الأسواق الناشئة
دراسة حالة الجنوب الكبير مع الإشارة إلى إحدى المؤسسات
مع مؤسسة أصحاب الكهف

تحت إشراف :

أ. د. الياس ميدون

إعداد الطلبة: تحت

- كحلول محمد سالم

- بهوطي أيوب

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
خالد بعاشي	أستاذ محاضر قسم -ب-	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
إلياس ميدون	مشرف ومقرر	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
نصر حميداتو	أستاذ محاضر قسم -ب-	المركز الجامعي إيليزي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام اهدي ثمرة جهدي و نتاج السنوات في سبيل العلم إلى والدي أُمي مهجة القلب التي لولاها لما كنت في هذا الصرح وأبي الغالي الذي ضحى بالغالي و النفيس من اجلنا و كل أفراد عائلتي الذين كانوا لي سنداً و رفيق في هذه الحياة أختي و من كانوا لي داعمين وأقرباء أمحمد و عبد المنعم و بلخير و إلى رفقاء الدرب ولكل من علمني حرف من معلمين و أساتذة طيلة فترة دراستي في كل الأطوار من الكتاب إلى التعليم العالي أصدقائي و زملائي الذين كانوا الركيزة الأساسية في حياتي العلمية و الدراسية وإلى إخوتي و أخواتي جميع أعضاء فوج قدماء الكشافة الإسلامية من القادة و الكشافين و إلى كل الرفقاء الذين يعتمد عليهم و إلى كل من ساندني من قريب و من بعيد وإلى جميع الأحباب والأعزة الذين لايسعهم المقام للذكر ولكن قلبي وسعة ورحب لهم

***كحلول محمد سالم ***

الإهداء

اهدي عملي المتواضع هذا إلى أحب الناس إلى قلبي والدي العزيزين أُمي أطال الله في عمرها وأبي رحمة الله عليه وإلى أخواتي كل باسمه يوسف ،يونس مليكة ، عفاف وأخيرا إلى زوجة أخي وابنتها الصغيرة ندى الرحمان إلى رفقاء الدرب واعز أصدقائي عكاكي براهيم وإلى كل من جد واجتهد وسعى بكل إصرار وقوة إلى تحقيق ذاته إلى كل من عمل واخلص وإلى كل طلبة العلم

بهوطي أيوب

شكروعرفان

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين

ومن باب العرفان نتقدم بخالص شكرنا إلى الأستاذ الفاضل المشرف علينا طيلة مدة انجازنا لهذا العمل الدكتور ميدون الياس على كل ما قدمه لنا من توجيهات لإتمام هذا العمل . والى كل من السادة شينون إدريس و حمزة جبار إطارات المصلحة التقنية في مديرية الجمارك بولاية اليزي و السيد عبدالله بالبركة من مديرية الجمارك لولاية بشار و السيد مداب محمد من مديرية التجارة لتمنغاست و السيد هتهات حمزة رئيس مصلحة ملاحظة السوق و الإعلام الاقتصادي في مديرية التجارة لولاية اليزي على كل ما قدموه لنا من معلومات ولم يبخلوا علينا في مد يد العون و المساعدة في التحصل على المعلومات التي بنينا عليها دراستنا الحالية و نتقدم بخالص الشكر إلى أساتذتنا الكرام الذين كانوا لنا سراج منير في طريق العلم طوال المشوار الدراسي وتحصيلنا العلمي و كما نشكر أعضاء اللجنة المناقشة وكل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كل باسمه و مقامه ولكل من ساندنا في انجاز هذا البحث .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	إهداء
II	شكر وعرفان
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	قائمة الرموز والمختصرات
VII	- قائمة
أ	مقدمة
02	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتجارة المفاضة والأسواق الناشئة تمهيد
02	المبحث الأول: مفاهيم حول تجارة المفاضة
02	المطلب الأول: مدخل لتجارة المفاضة
05	المطلب الثاني: دوافع وشروط تجارة المفاضة
06	المطلب الثالث: صيغ وأشكال تجارة المفاضة
07	المبحث الثاني: الأسواق الناشئة
07	المطلب الأول: مفهوم الأسواق الناشئة
09	المطلب الثاني: أهداف الأسواق الناشئة
09	المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومناقشتها
10	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة لتجارة المفاضة
11	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة للأسواق الناشئة
14	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة
15	خلاصة
17	

18	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لتجارة المفايضة وأهميتها في استهداف الأسواق الناشئة .
19	المبحث الأول : إجراءات ممارسة تجارة المفايضة في الجزائر والتطور القانوني لها
19	المطلب الأول : إجراءات تجارة المفايضة
19	المطلب الثاني : المعالجة القانونية والمراسيم التنفيذية لتجارة المفايضة الحدودية في الجزائر
27	المبحث الثاني : واقع تجارة المفايضة في الجنوب الجزائري
29	المطلب الأول : حصيلة تجارة المفايضة في الجزائر من 2007 إلى سنة 2022.
29	المطلب الثاني : إجابيات وعراقيل تجارة المفايضة
32	المطلب الثالث : دراسة حالة مؤسسة أصحاب الكهف بولاية ادرار
34	خلاصة
40	الخاتمة
44	قائمة المراجع
بدون ترقيم	الملاحق
بدون ترقيم	الفهرس

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
06	أشكال تجارة المقايضة	1 - 1
22	المنتجات موضوع تجارة المقايضة	2-2
24	تحيين أسعار السلع الموجهة للتصدير	3-2
25	تحيين الأسعار للسلع الواردة من مالي ونيجر	4-2
30	حصيلة المنتجات الواردة تحت إطار تجارة المقايضة سنة 2016	5-2
30	الثروة الحيوانية الواردة تحت إطار تجارة المقايضة لسنة 2016.	6-2
30	حصيلة التصدير في إطار تجارة المقايضة لسنة 2016.	7-2
31	عدد التجار المسجلين اللذين نشطوا في تجارة المقايضة سنة 2022.	8-2
35	مشتريات مؤسسة أصحاب الكهف لسنة 2020	9-2
36	جدول المبيعات لمؤسسة أصحاب الكهف	10-2

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
36	اعمد بيانية لنسب مشتريات مؤسسة أصحاب الكهف	1 - 2
37	أعمدة بيانية تمثل نسب مبيعات مؤسسة أهل الكهف	2-2

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	مخطط عملية المقايضة والعبور عبر النقطة الجمركية بين الجزائر ونيجر عبر المعبر الحدودي بان قزام
02	: القرار الوزاري المشترك 2020
03	: القرار الوزاري المشترك 2021
04	قائمة تحيين الأسعار مقدمة من مديرية التجارة
05	نموذج لسجل التجاري تجارة المقايضة 301123
06	رخصة التنقل
07	شهادة صحية
08	الفاتورة
09	. التصريح المفصل للعملية

قائمة الاختصارات والرموز

ترجمة الرمز باللغة العربية	شرح الرمز باللغة الأجنبية	الرمز باللغة الأجنبية
D03	LICENCE D EXPORTATION DETAAILLEE	التصريح المفصل لعملية التصدير
D06	LICENCE D IMPORTATION DETAAILLEE	التصريح المفصل لعملة الاستيراد
م 51 من ق ج	ARTICLE 51 LOI DU DOUANES	المادة 51 من قانون الجمارك
TAP	TAXE SURE ACTIVITE PROFESSIONNELLE	الرسم على النشاط المهني

مقدمة

تمهيد (توطئة):

تعد التجارة حجر الأساس في الاقتصاد العالمي حيث عرفت منذ القدم مم أدى إلى ظهور عدة أشكال للتجارة والمبادلات التجارية الحديثة و التقليدية منها حيث شهدت عدة تطورات مع التقدم الذي يشهده العالم وبالرغم من هذا التطور إلا أن تجارة المقايضة لازال يتعامل بها في وقتنا الحالي وخاصة بين تجار المناطق الحدودية في الجزائر حيث تكتسي تجارة المقايضة أهمية بالغة إذ أنها تساهم فالتقارب بين الدول وتحقيق التعاون الاقتصادي والتبادل المعرفي و الثقافي بينها . وفي ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول وخصوصا الدول النامية في الوقت الراهن و نقص السيولة اتخذت العديد من الدول تجارة المقايضة كإستراتيجية لتغطية هذا النقص بحيث تحصل على ما تحتاجه من سلع بمقابل الفائض من ما تملك دون استخدام النقود وبهذا نستخدم احد أقدم أساليب التجارة كآلية للتعاون الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء وتتبع الجزائر هذه الخطى باستغلالها شريطها الحدودي الجنوبي مع دولتي مالي ونيجر في هذا النشاط وهذا ما فتح لنا سوق جديدة تعتمد على المقايضة.

الإشكالية:

يطرح موضوع تجارة المقايضة العديد من الإشكاليات و التساؤلات باعتباره إستراتيجية تنمية اقتصادية وهو طريقة معروفة منذ القدم بين الأفراد و الدول و من هذا المنطلق سنحاول معالجة الإشكالية التالية :

ما هي أهمية تجارة المقايضة بالنسبة للأسواق الناشئة في الجنوب الجزائري ؟

ومن هذه الإشكالية يتسنى لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تتم تجارة المقايضة بين تجار المناطق الحدودية في الجنوب؟

- ما هو تأثير تجارة المقايضة على تحقيق التنمية؟

- ما مدى الفرق في التكلفة بين تجارة المقايضة و التجارة الخارجية؟

الفرضيات:

كإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات التالية

- تتم تجارة المقايضة في المناطق الحدودية حسب القوانين والمراسيم التنفيذية وشروط محددة تنظم تجارة المقايضة

- تعتبر تجارة المقايضة أداة تنمية محلية وتبادل ثقافي و فكري .

- بما إن المقايضة تقوم على مبدأ مبادلة سلعة ذات وفرة بسلعة ذات ندرة فهي تقوم بفتح سوق يحتاج لهذه السلعة

أهمية الدراسة:

كون علم الاقتصاد يسعى دوماً لتحقيق أفضل الطرق للوصول إلى النتائج المتوقعة فإنه من الضروري معرفة أهمية تجارة المقايضة في استهداف الأسواق الناشئة و المعرفة التامة لهذه الممارسة و تأثيراتها على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- من المبررات الموضوعية لهذا الموضوع

- أهمية هذا الموضوع على الجانب الاقتصادي و التوجه الحكومي الذي يدعو إلى تثمين ممارسة تجارة المقايضة وتقديم إضافات علمية

- من المبررات الشخصية: كوننا قاطنة المناطق الحدودية نحاول التعمق في الموضوع وتقديم القيمة المعرفية كونه خيار اقتصادي مناسب

منهجية الدراسة والأدوات المستعملة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب مع طبيعة الموضوع و استعمال أداة المقابلة مع القائمين على تجارة المقايضة و الملاحظة في معرفة تأثيرها على الأسواق الناشئة من اجل تقديم الصورة الكاملة و الوصول إلى النتائج المرجوة .

حدود الدراسة:

انقسمت حدود الدراسة إلى زمانية ومكانية فالحدود المكانية كانت في ولايات الجنوب الكبير: إدرار- تمنغست- اليزي و جانت و الزمنية سنة 2023 ودراسة الفترة الممتدة من (2007/2023)

صعوبات الدراسة:

واجهنا في هذا البحث عدة صعوبات سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي ومن هذه الصعوبات

- صعوبة الحصول على المعلومة الكاملة
- ارتباط الموضوع بمصالح إدارية متعددة منها مديرية التجارة – مصالح الجمارك – مديرية الضرائب و التجار وهذا ما جعل صعوبة دراستنا في تطبيقها على مقياس محدد.
- عدم توفر المعلومة الكافية بسبب غلق الحدود في معظم الولايات لأسباب خارجية و الولايات المستحدثة لم تباشر العملية بعد .
- قصر الفترة الزمنية وهذا ما يصعب تقييم العملية

هيكل الدراسة

من اجل الوصول إلى إجابة لإشكاليتنا تم تقسيم البحث إلى فصلين تناول الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتجارة المقايضة و الأسواق الناشئة وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول الإطار النظري لتجارة المقايضة و المبحث الثاني الأسواق الناشئة والمبحث الثالث الدراسات السابقة و مناقشتها أما الفصل الثاني للتفصيل في دراستنا و الوصول إلى النتائج المطلوبة قد قسمنا الفصل إلى المبحث الأول إجراءات تجارة المقايضة و التطور القانوني لها المبحث الثاني واقع تجارة المقايضة في الأسواق الناشئة (الجزائر) و دراسة حالة مؤسسة أصحاب الكهف.

الفصل الأول

الإطار لتجارة المقايضة والأسواق

الناشئة والدراسات السابقة ومناقشتها

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة والدراسات السابقة.

تمهيد : من خلال طرحنا لإشكالية الدراسة توجب علينا وضع إطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم المتعارف عليها في تجارة المفاضلة وأسباب نشأتها و الشروط العامة و إلى الأسواق الناشئة وما هي أهم مميزاتها و أهدافها و ملامحها و إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات و عرضها و أهم النتائج المتوصل إليها . وقد تم تقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الأول : مفاهيم حول تجارة المفاضلة

المبحث الثاني : الأسواق الناشئة

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم حول تجارة المقايضة

كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي فكان الفرد الأسرة أو القبيلة تنتج جميع ما تحتاج إليه من سلع وخدمات وفي هذه الحالة لا يكون هناك تبادل ومعمور الزمناً أدرك الفرد صعوبة كل ما يحتاج من سلع وخدمات ، كما أدرك أهمية التخصص فأصبح كل فرد يمارس فرعاً خاصاً من فروع الإنتاج وينتج كمية أكبر من حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من تلك السلع والخدمات عن طريق مبادلة فائض إنتاجه بفائض إنتاج وخدمات الآخرين ، وكان هذا هو نشاط التبادل ، وأول الصور التبادل كانت المقايضة.

المطلب الأول: مدخل لتجارة المقايضة

الفرع الأول تعريف تجارة المقايضة:

تعرف تجارة المقايضة بعدة مفاهيم نستخلص منها :

- عملية مبادلة سلعة بسلعة أخرى عندما تتوفر الرغبة لدى البائع و لدى المشتري على المبادلة دون تحديد قيمة معينة مثل مبادلة كيس قمح مقابل خروف من الماشية
- مبادلة سلعة بسلعة أو سلعة بخدمة أو خدمة بخدمة بدون استعمال النقود وفي سبيل ذلك يجب استخدام معدل معين لإتمام العملية
- العملية الاقتصادية التي من خلالها يقوم احد المشاركين بالتنازل عن سلعة و الحصول على سلعة أخرى
- حلاً للتبادلات التي تتم بين الدول ذات المديونية المرتفعة المرفقة بعجز واضح في العملة الصعبة المحولة من ثم تعد التبادلات المقاصدة حلاً للتمويل أكثر من وسيلة للدفع (نذير، 2017)
- تعرف تجارة الحدود على أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلعاً مقابل استيراد سلع بنفس القيمة غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الاعتماد لأي من سلع الصادرة أو الواردة ، كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملات الوطنية فقط وهي تجارة استيراد وتصدير وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط. (ادري، 2015)

تسمى هذه التجارة في الجزائر بتجارة المقايضة الحدودية عندما تستوفي التجارة الإجراءات التالية:

- القيد في سجل المصدريين والمستوردين تحت مسمى تاجر حدود مع الولاية المعنية ادرار- اليزي- تمنغست تندوف- جانت – ان صالح – ان قزام – برج باجي مختار – تندوف و بني عباس وفق قانون السجل التجاري و القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 جمادى الأول 1443 الموافق ل 28 ديسمبر 2021.

- التقيد بالبرتوكولات والأهداف الكلية المحددة التي يتم التوقيع عليها بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة مع كل ولاية على حدى.

- تتجدد هذه البروتوكولات سنويا أو يتم التوافق عليها في العام السابق

- اعتماد السلع الصادرة والواردة من قبل وزارة التجارة بالولاية المعنية من اجل متابعة الإبقاء بالتنفيذ السليم وفرض الرقابة اللازمة لحركة السلع.

تجارة الحدود نشاط تجاري محدود بين الأفراد والمجموعات السكانية المشتركة بين دولتين لسد الاحتياجات المحلية بمنافع متبادلة وأصبح هذا النشاط قانونيا واقتصاديا بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف أهمها مكافحة التجارة الغير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي والأمني والاقتصادي بهذه المناطق

الفرع الثاني مميزات تجارة المقايضة:

تتميز بكونها نشاط اقتصادي يقوم على عامل السلع والخدمات بين منطقتين لدولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود معترف بها وتحكم كل منها نظم إدارية مستقلة، تتميز هذه التجارة بسمات تتلخص في التالي:

- لها سجل خاص بها تبدأ الإجراءات الأولية لاستخراجه بالولاية المعنية ثم تكمل الإجراءات بإدارة السجل بوزارة التجارة الخارجية.

- اقتصر المتعاملين فيها على حاملي السجل التجاري من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية.

- انخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخرى بسبب انخفاض تكلفة النقل

- إتباع أسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية لصادرات والواردات واعتبار الدولار كمعيار لقيمة السلع

-التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب واحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفق ما يحدده طلبها الكلي على ألا يتعدى الهدف الموجود باتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة.(محمد، 2018)

-الفرع الثالث أهمية تجارة المقايضة:

تلعب تجارة المقايضة دورا مهما لاستقرار النشاط الاقتصادي بين الأقاليم المجاورة وتكمن أهمية تجارة المقايضة الحدودية فيم يلي:

-يمكننا أن نعتبر أن الفائدة الأساسية من المقايضة التجارية تمثل في المحافظة السيولة النقدية لأنها تتيح للقائمين على المشتريات في مختلف المؤسسات بدفع ثمن ما يحتاجون إليه من خلال تقديم السلع أو الخدمات التي يمتلكونها الأمر الذي يتيح لهم المحافظة على السيولة النقدية لتغطية النفقات المهمة الأخرى .

-كما تكتسي هذه العملية في قطاع الخدمات أهمية بالغة بحيث يمكن الحصول على العديد من الخدمات من خلال المقايضة مثل تدقيق المحاسبات والاستشارات القانونية والعديد من الخدمات الأخرى المتعلقة بتكاليف التشغيل في مقابل الحصول وحدة تشغيلية جيدة.

-وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن حجم المقايضات التجارية على مستوى العالم يقدر بمليارات الدولارات ومن المتوقع لهذا النشاط أيضاً أن يزيد من توظيف المزيد من العناصر التي تضمن له الانتشار والاستحواذ على حصة أكبر في عالم التعاملات التجارية

-تشهد عملية المقايضة تنامياً ملحوظاً في الوقت الذي أتت فيه الأزمة المالية العالمية على النقد في كافة أنحاء العالم حسب بعض الإحصائيات العالمية كل عام تصل قيمة العمليات المقايضة إلى 12 مليار دولار في صورة مقايضة أنشطة تجارية في مختلف أنحاء.

-توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية.(عثمان، 2017)

المطلب الثاني: دوافع وشروط تجارة المقايضة

الفرع الأول الدوافع:

هناك حوافز دفعت الدول النامية للعمل بالمقايضة التجارية وهي حوافز مالية تسويقية أو تنموية بالإضافة إلى أسباب كثيرة ومتنوعة ،كالكساد الاقتصادي ،وتدهور أسعار السلع ومشكلة المديونية في هذه الدول خلقت ظروفًا صعبة جدًا

وقفت حائلا دون استمرار علاقتها التجارية القائمة على أساس السلع مقابل النقود فالمقايضة التجارية هي وسيلة لتخفيف بعض مشاكل هذه الدول وفي بعض الأحيان تسعى هذه الدول إلى تحقيق أهداف أخرى، كهدف تحقيق التوازن لموازن مدفوعاتها أو الحصول على خبرة من خلال نقل التكنولوجيا.

ويمكن تلخيص الدوافع والأسباب التي تدفع بالدول للعمل بالمقايضة التجارية إلى ما يأتي:

-أولا الحوافز المالية :

إنالأسباب المالية التي تدعو إلى ممارسة المقايضة التجارية تكون الأساس مرتبطة بعدم قابلية الدول النامية على تمويل استيرادها بواسطة الوسائل التقليدية ،ففي حالة استفاد البلد احتياطياته من العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى جانب كونه غير مؤهل للافتراض دوليا (عند امتناع مؤسسات الاقتراض الوطنية المختلفة منحه غطاء لاقتراضه)،عندها وجب على ذلك البلد إن يبحث عن وسائل غير تقليدية لتمول استيراداتهوتعتبر المقايضة التجارية إحدى تلك الوسائل المتاحة وهي في اغلب الحالات تكون وسيلة لتمويل التجارة.

-ثانيا الحوافز التنموية :

تلجأ الدول النامية إلى اقتحام المقايضة التجارية كمحاولة منها لإقناع الأطراف المتاجرة معها في الدول الأخرى على توفير المساعدة لبرامج تنميتها خاصة في مجال التنمية الصناعية.

الفرع الثاني الشروط:

حتى يتم إجراء نظام المقايضة لابد من توفير بعض الشروط وتضم:

- هناك فائض في الإنتاج عن حاجة المنتج يستطيع التنازل عنه مقابل حصوله على سلعة وخدمة

-يجب أن يكون في عملية المبادلة إنتاج على شكل سلعة او خدمة بين الطرفين وتوفير الرغبة بينهما

-يجب إن تحدد نسب من السلع أو الخدمات في عملية المقايضة ،وفق نسب محددة او معروضة

-قابلية السلع على التجزئة بشكل لا يكون هناك تغيير في طبيعتها.(محمد، 2018)

المطلب الثالث: صيغ وأشكال تجارة المقايضة

هناك العديد من الصيغ و الأشكال للمقايضة التجارية التي اخذ يطلق عليها تسمية جديدة تنسجم مع تطور الخدمات إلى جانب ضمها إلى السلع بما يتعلق بالتجارة التقليدية في القرون المنصرمة إلى العصر الحديث الذي بدامع ظهور كتاب ثروة الأمم (ادم سميث) عام 1776 ، فاخذ يطلق على المقايضة التجارية تسميات جديدة لا تخرج عن معناها التقليدي مثل التجارة المتكافئة ، أو التجارة المتقابلة ، وفيما يلي توضيح لهذه التسميات:

الجدول رقم 01: أشكال تجارة المقايضة

المقايضة المتكافئة	المقايضة المتقابلة	المقايضة المتنوعة:
تعني تبادل السلع والخدمات التي يتم دفع ثمنها كلياً أو جزئياً مقابل سلع وخدمات أخرى بدلاً من المال ولكن يمكن استخدام التقنين النقدي في التجارة المضادة للأغراض المحاسبية في التعامل بين الدول ذات السيادة ، فان مصطلح التجارة الثنائية يستخدم معاملة تنطوي على تبادل السلع والخدمات عن شيء ذي قيمة متساوية. وتعني أيضاً نظام تجاري دولي يساعد على الحد من الاختلالات في التجارة بينها وبين الدول الأخرى الذي تنطوي تجارتها على التبادل المباشر السلع بسلع أخرى بدلاً من استخدام العملة النقدية.	وهي شكل من أشكال التجارة تحتوي على عنصر من التبادل ، وهي تمثل الممارسات أو الفعاليات التجارية غير المنسقة التي يربطها وجود عنصر التجارة المتقابلة ، فهي لا تشير إلى تجارة خالية من العملة النقدية ، حتى لو كانت بدون نقود لكن حالات قليلة هي المقايضة الكلاسيكية إلا أنها تستخدم العملة النقدية في كثير من حالاتها ، والتجارة المتقابلة تشير إلى نقطة أساسية وهي الموازنة الجزئية لنفقات البلد من العملات الصعبة	ويقصد بها المقايضة الصافية أو المقايضة الكلاسيكية عندما يتم تبادل السلع دون استخدام النقود ، إن مثل هذا النوع من الصفقات يعتبر قليل حالياً في التجارة الدولية وفي حالة وجودها يتم تنظيمها على مستوى الحكومات و المشكلة التي نقف حائلاً دون تطبيق المقايضة الكلاسيكية هي صعوبة في تشخيص الرغبات المتطابقة ، فعلى سبيل المثال لهذا النوع من المقايضة في حالة دولة نامية استنفذت معظم احتياطها من العملة الأجنبية بشكل لا تتمكن فيه من الافتراض الخارجي ، عندها لا تكون في الحالات الاعتيادية قادرة على الانخراط بشراء متقابل إلا إذا كان المصدر الأجنبي (الدولة الصناعية) على استعداد للشحن

((at:https : (study.com academy/lesson/counter trade).

المبحث الثاني: الأسواق الناشئة

عرف موريس لومبارد السوق بقوله : هو مركز المدينة الاقتصادي مع عامة اهله التقليديين من حرفيين و ايد عاملة حرة او عبيد و كذا الدالين الوسطاء و الحمالين لذلك كانت الاسواق تمثل منذ القدم المكان الذي يجتمع فيه الناس بغية تبادل السلع و البضائع .(رايح، 2021)

المطلب الأول : مفهوم الأسواق الناشئة

الفرع الأول تعريف الأسواق الناشئة :

استحدث مصطلح الأسواق الناشئة أوالاقتصاديات الناشئة الهولندي أنطوان فان اغتمايل Antoine van Agtmael العامل في مؤسسة التمويل الدولية في عام 1981 للإشارة إلى الدول النامية التي تقدم فرص للمستثمرين و للتعرف على هذه الأسواق يجب أن نعرض عدد من التعريفات لها لأنه لا يوجد تعريف محدد لهذه الأسواق بل عدة تعريفات نذكر منها :

تعرف بأنها مجموعة البلدان متوسطة الدخل أخت تتكامل سريعا مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات و التسعينات . و بعد التعرض للالزمات المختلفة نالت الأسواق الناشئة ما تستحقه من مكانة في القرن الواحد و العشرون . مسجلة معدلات نمو كبيرة مع إبقاء التضخم وغيره من المشاكل المحتملة قيد السيطرة إلى حد كبير وتعرف بأنها مجموعة الأسواق الموجودة في بلدان نامية . تتميز عادة بالعائدات المرتفعة وتقلبات أسعار شديدة . كما تتميز بتنوع منافعها للمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة (CB Barry, 1998, p. 72)

تعرف أيضا بأنها عبارة عن أسواق غير مهياة اقتصاديا و ماليا بشكل جيد . ولكنها تحقق تقدما في هذا الاتجاه (joshua, 2005)

يستخدم مصطلح السوق الناشئة عادة لوصف الدول التي يتراوح دخل اقتصادها ما بين المنخفض و المتوسط و التي تواصل بشكل قوي عملية الإصلاح الجوهري في المجال الاقتصادي و السياسي و مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي (young, 2007, p. 2)

تعرف أيضا بأنها الأسواق التي توجد خارج الدول الأكثر تقدما . وتنتمي إلى الدول النامية في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق واهم ما تتميز به هذه الأسواق هو الزيادة الكبيرة في القيمة السوقية للأسهم و بالإضافة إلى تزايد حجم الإصدارات الجديدة (زيطاري، 2004، صفحة 45/44)

هي تلك الدول التي تمتلك بعض خصائص الدول المتقدمة ولكنها لا تتوافق مع معايير الدول المتقدمة ، ومن الأمثلة الأبرز وضوحا على الاقتصادات الناشئة هي الصين، وروسيا، وأيضاً اقتصادات شرق آسيا مثل الهند وماليزيا ، وغيرها من تلك الدول (<https://www.arabictrader.com/ar/news/economy/63446>)

و مما سبق يمكننا إن نستخلص أنالأسواق الناشئة هي تلك الأسواق التي تمتلك خصائص الدول المتقدمة ولكنها لم تصل لمستويات تجعلها متقدمة حيث أنها تفتقر لمستويات السوق المطلوبة و المعايير الحازمة في المجالات المحاسبية والسياسية وغيرها من المجالات التي تتفوق عليها فيها الدول المتقدمة .

الفرع الثاني صفات الأسواق الناشئة :

تتبع الأسواق الناشئة خطى الأسواق المتقدمة وهذا من اجل المضي في طريق التنمية و اللحاق بها مما جعلها تتسم بملامح وصفات خاصة نذكر منها :

- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة
- اقتصاد متنوع
- بيئة خصبة لتجسيد الأفكار المبتكرة ومختلف المشاريع
- معدلات نمو اقتصادي مرتفع جدا
- سرعة انفتاحها و استيعابها للتكنولوجيا
- تسعى دوما إلى التكتل و الاتحاد مثل تكتل بريكس
- حيوية ديموغرافية وعدد كبير من المستهلكين
- استخدام لنماذج تنمية اقتصادية مبسط و سريع
- الاعتماد على المنتج الداخلي كبديل للاستيراد
- خلق مناخ ملائم للابتكار و التطوير و الاستثمار
- التصنيع المحلي و فتح الأبواب أمام الشركات المتعددة الجنسيات

- التوجه نحو التطوير والتصدير
- وكما تعتبر الجزائر سوقًا ناشئة و مهمة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.
- تمتلك الجزائر اقتصادًا متنوعًا يعتمد بشكل كبير على صناعة النفط والغاز الطبيعي، وتتوسع حاليًا في مجالات أخرى مثلًا لصناعات الزراعة والغذائية والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية والسياحة. وتحظى الجزائر بموقع استراتيجي حيث تشكل نقطة تقاطع بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، وهذا يجعلها مكانًا جذابًا للاستثمار والتجارة. كما أنها تمتلك سوقًا كبيرة للمستهلكين .
- و تتخذ الحكومة الجزائرية إجراءات لتعزيز الاستثمار و تحسين بيئة الأعمال و زيادة التنوع الاقتصادي لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد حيث تتبنى الجزائر استراتيجيات متعددة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي و تطوير الصناعات الوطنية.
- ومن بين الاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها الجزائر لتعزيز التجارة مع الأسواق الناشئة هي تجارة المقايضة.

المطلب الثاني : أهداف الأسواق الناشئة

للأسواق الناشئة أهداف تطمح إلى الوصول إليها من اجل تحقيق التقدم ومن أهم أهداف الأسواق الناشئة :

- السعي نحو خلق التوازن الاقتصادي
- تحقيق التكامل الاقتصادي عبر وضع خطط واستراتيجيات للتعاون فيما بينها
- تهيئة الظروف الملائمة لتسريع التطور الاقتصادي
- توسيع العلاقات التجارية وتنويعها
- تأمين التفاعل من اجل النمو الابتكاري
- إصلاح الهيكل المالي و الاقتصادي وتقويته
- الرفع من قيمة العملة الوطنية و الاستقرار المالي عبر إصلاحات النظم النقدية
- تنمية البنية التحتية
- إيجاد آليات وحلول فعالة في الأزمات
- تعزيز النمو الاقتصادي
-

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع المقايضة و الأسواق الناشئة وتناولته من زوايا مختلفة . وقد تنوعت هذه الدراسات بين دراسات عربية و أجنبية وسوف نستعرض في هذه الدراسة مجموعة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق و الاختلاف و توضيح الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة

وقد تم تصنيف الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية و متنوعة في الإطار الزمني و الجغرافي

وقد تم تصنيف الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وقد تم تصنيفها إلى أربعة تصنيفات هي : الدراسات العربية التي تناولت محور تجارة المقايضة و ثم الدراسات الأجنبية التي تناولت محور تجارة المقايضة و الدراسات العربية التي تناولت محور الأسواق الناشئة ثم الدراسات الأجنبية حيث أننا سنقدم عرضاً لهذه الدراسات ثم نبين أوجه الاتفاق و الاختلاف بينها ثم نبين الفجوة العلمية التي تعالجها دراستنا الحالية وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في دراستنا الحالية.

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة لتجارة المقايضة

أولاً : الدراسات السابقة لتجارة المقايضة

-العربية

- الدراسة الأولى : بلال بوجمعة ونذير طروبية المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصادياتها- مع الإشارة لتجارب دولية- مقال في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 العدد 6 العدد 3 سنة 2017

لقد قام الباحث في هذه الدراسة بالربط بين تجارة المقايضة و استخداماتها كآلية للتنمية حيث طرح اشكالية التالية :إلأى مدى تعتبر المقايضة التجارية قاطرة عملية لتفعيل الصادرات في الدول النامية وأسلوباً مستعجلاً لرسم معالم الانجاء

التنموي المستدام لاقتصادياتها؟. واستعمل الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات وتحليلها وقام بالإشارة إلى تجارب دول أخرى في الدراسة والاستشهاد بها و من المخرجات التي توصل إليها هي :

-تساهم تجارة المقايضة في تصريف الفائض عن السوق المحلية بالخصوص السلع الهامشية إذ أن وجود سوق لتصريفها يحفز من زيادة الإنتاج .

-تعمل تجارة المقايضة على فك العزلة عن المجتمعات الحدودية المعزولة من خلال توفير المستلزمات الأساسية وتوفير الأمن الاجتماعي

- يعود الاستمرار في مزاولة تجارة المقايضة للأهمية التي تكتسبها لذا نجد أنها استخدمت كألية لفض العديد من النزاعات السياسية والإقليمية مثل برنامج النفط مقابل الغذاء أو النفط مقابل السلاح

- تتيح تجارة المقايضة للدول العاجزة عن تسوية معاملاتها نقديا فرصة المشاركة في التجارة الدولية

الدراسة الثانية :يوسفي محمد تجارة المقايضة كأداة للتنمية في المناطق الحدودية في الجزائر مقال بمجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 3911-2543 العدد الرابع معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي الوشريسي تيسمسيلت سنة 2018لقد قامت الدراسة بطرح اشكالية إلأى مدى تساهم تجارة المقايضة كأداة لتنمية في تطوير المناطق الحدودية بالجزائر؟. واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات حول السلع التي تتم مقايضتها وتحليل القيمة . ومن النتائج المتحصل عليها في الدراسة :

-تحد تجارة المقايضة من ظاهرة التهريب عبر الحدود

-تطور تجارة المقايضة يؤدي إلى استقرار المناطق الحدودية من الناحية الأمنية و الاقتصادية مما يحفز قاطني تلك المناطق النائية إلى التواجد فيها وعدم هجرها و المساهمة في تنميتها مما يؤدي إلى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار .

الدراسة الثالثة : يعقوب بن حدة تنظيم تجارة المقايضة في القانون الجزائري نشر المقال في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية المجلد 14 العدد 02 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف سنة 2022لقد طرحت الدراسة إشكالية كيف نظم المشرع الجزائري عقد المقايضة وما هي الآليات القانونية لتفعيله و ما مدى اثر ذلك على واقع

تجارة المقايضة في الجزائر ؟ و استخدم الباحث المنهج الوصفي لطرحه مفهوم المقايضة وواقع تجارة المقايضة في الجزائر و قد توصلت الدراسة الى :

-نظام المقايضة مازال معمول به لكن بمستويات مختلفة حسب الأشخاص المتقاضيين و السلع المتقايض فيها
-تلجأ الدولة إلى أسلوب المقايضة كأحد الحلول التي لا غنى عنها للتصدي للاستنزاف المتواصل للعملة الصعبة أثناء تبادلاتها التجارية

-تدعيم تجارة المقايضة الحدودية يعد خيارا استراتيجيا لأنه بفضلها يمكن خلق الثروة و تنمية المناطق الحدودية
-تدعيم علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي و التصدي لمظاهر الفقر .

الدراسة الرابعة : حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وإثيوبيا بين 2002-2012 رسالة دكتوراه في الاقتصاد جامعة النيل الأزرق – كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية و الاجتماعية – سنة 2015 طرحت الدراسة إشكالية ماهو حجم التبادل التجاري عبر تجارة الحدود و ماهي طبيعة الميزان التجاري لتجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق وإثيوبيا ؟ ماهي انعكاسات توقف تجارة الحدود والعمل بالتجارة التفاضلية ؟. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي و التحليلي عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتحليلها وتصنيفها وتم جمع البيانات من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب و الأوراق العلمية و التقارير التي تخص الدراسة وقد توصلت إلى:

-حجم التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وإثيوبيا ضعيف

-توقف تجارة الحدود و العمل بالتجارة التفاضلية لم يغير أي شكل من أشكال التبادل التجاري بين الولاية ودولة إثيوبيا

– صادرات الولاية إلى إثيوبيا تتمثل في زيت طعام- ملح – حديد خردة- لبنان - بخور – بلح
– بصل- صابون غسيل أما الواردات فتتمثل فيبن – زنجبيل – عسل – الفول المصري
الشاي – الحلبة – الفاصوليا – أدوات الزينة والتجميل – كمون – بقر – كبكبي – عود
بان – أجهزة كشف معادن – محركات – هواتف نقالة

الدراسة الخامسة : الهادي محمد ادم أثر تنظيم تجارة الحدود علي تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية بالسودان دراسة حالة ولاية القضايف رسالة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا كليات الدراسات العليا سنة 2008 طرحت الدراسة اشكالية ما هو دور تنظيم تجارة الحدود في تسويق منتجات مشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية بولاية القضايف؟ واستخدم الباحثان المنهج الوصفي و قد توصلت الدراسة الى :
- التوسع في تجارة الحدود يؤدي إلى زيادة التسويق
- تجارة الحدود تساهم في توفير السلع الضرورية ببنوالة القضايف وإقليميا لأهمرة والتقراي
- ضعف قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية يؤدي إلى عدم استغلال الفرص التجارية ببنوالة القضايف وإقليميا لأهمرة و
التقراي
و أوصت الدراسة بضرورة تنمية صور التكامل الاقتصادي بين السودان والدول النامية مما يوفر شروط أفضل
للمنتجات المحلية

-الأجنبية:

الدراسة الأولى: دراسة الجيريا روبلي اسبينوزا المقايضة الطراز القديم أم البديل الحديث رسالة ماجستير قسم
العلوم الاجتماعية جامعة فاجينينغين هولندا 2019 طرحت الدراسة إشكالية هل المقايضة الية اقتصادية يمكن ان تكون
نموذجية أم أنها مبنية اجتماعيا؟ وقامت الباحثتان باستخدام المنهج التجريبي في هذه الدراسة في سوق بيا مبيرو بشمال
الإكوادور و قد نتج عن الدراسة :

-التعرف على المقايضة كممارسة من خلال مبدأ المعاملة بالمثل حسب دراسة كارولين همفري في تحليل حالة سوق المقايضة
في شمال الإكوادور سنة 2018

-حسب مفاهيم همفري استمرار المقايضة في شمال الإكوادور راجع إلى معايير ثقافية و الاجتماعية والاقتصادية و
السياسية و الدينية التي أدت إلى تشكل ملامح السوق التي حافظت على بقاء المقايضة

-تعتبر المقايضة إستراتيجية اجتماعية و اقتصادية معقدة أكثر من كونها مبادلة بدائية متكررة

-المقايضة ليس لها غرض غير تبادل البضائع التي تساهم في توسيع نطاق الموارد الاجتماعية و الاقتصادية و آليات صعود
المجتمعات للتصدي للتميش و العجز الاقتصادي و الاجتماعي

الدراسة الثانية: ميرسيمين جانجيرا . بارتيا اوليفر معوقات تجارة المقايضة : تحليل الممارسين و تصورات الغير
ممارسين مقال في المجلة الإفريقية لإدارة التسويق المجلد 3 العدد 1 جنوب إفريقيا 2011 طرحت الدراسة اشكالية
التحقق التجريبي من تجارة المقايضة داخل السوق المحلية و التي تتم بين المتداولين الموجودين داخل نفس السوق
وقد الباحثتان باستخدام المنهج التجريبي في هذه الدراسة و استنتجتا الباحثتان ان :

-تجارة المقايضة تعتبر شائعة بين الشركات في مجال صناعة الإعلام في دولة جنوب إفريقيا –انتشار تجارة المقايضة في قطاع الصناعة يمنح فرصا للشركات التي تواجه مشاكل نقدية من اجل الاستمرارية و البقاء

-يرى الأشخاص الغير ممارسين لتجارة المقايضة صعوبات لا تبدو لممارسي هذه التجارة بسبب نقص المعرفة الكافية

-ضرورة وضع الشركات في الصورة للعديد من الصعوبات المحتملة التي قد تواجهها لمساعدتها في الاستعداد لاتخاذ إجراءات استباقية لتجنب التصادم مع هذه الصعوبات

-القيام بتنظيم منتديات تهدف إلى تعزيز معرفة كل ما يتعلق بتجارة المقايضة

المطلب الثاني : الدراسات السابقة للأسواق الناشئة:

- العربية

الدراسة الأولى : زيطاري سامية ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع القياس الاقتصادي جامعة الجزائر سنة 2004 طرحت هذه الدراسة إشكالية ماهي اكبر الأسواق العربية وهل حجم هذه الأسواق و تطورها مماثل لحجم بعض الأسواق الناشئة و المتطورة؟ وهل هذه الخواص متماثلة مع خواص العائد في بعض الأسواق الناشئة و المتطورة؟ وهل الأسواق العربية فعالة؟ وهل الأسواق المتطورة و الناشئة فعالة؟ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بأخذها عينة من تسعة دول وتحليل المعطيات و قد نتج عن الأطروحة : تعرف الأسواق الناشئة على أنها المجموعة البلدان متوسطة الدخل أخذت تتكامل سريعا مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينات و التسعينات

انه قد تكون الأسواق العربية في بداية مشوارها نحو الاندماج الإقليمي أو العالمي و طالما ليس هناك اندماج كامل في تستطيع أن توفر فرص استثمارية مغرية للأجانب و لكن هذه الوضعية ليست كافية لجذب الاستثمار الأجنبي ما لم توفر المحيط المثالي للاستثمار مثل الاستقرار الاقتصادي و السياسي و كذا ما لم تكن سوق الأوراق المالية تتبع المعايير المعمول بها دوليا .

الدراسة الثانية : زناقي سيد احمد و حسناوي مريم الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساته على الاقتصاديات الناشئة مقال في مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي بجامعة المسيلة العدد 04 و طرحت الدراسة إشكالية ماهي اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات الناشئة و استخدم الباحثان المنهج التحليلي حيث تطرقا إلى عوامل التأثير و تحليل نتائج التجارب السابقة و قد نتج : إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له أثار ايجابية أو أثار سلبية على البلد المضيف و يكمن

التأثير الايجابي في نقل و توطين التكنولوجيا ورؤوس الأموال و الاستفادة منها في إقامة مشاريع تنموية و تطوير الاستثمارات المحلية وقد يؤثر الاستثمار الأجنبي سلبا على معدل الاستثمار المحلي بسبب المنافسة الحادة بين الشركات المحلية و المستثمر الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي

-الأجنبية

الدراسة الأولى: كانيث كيم الملكية و الأداء التشغيلي في سوق ناشئة : من دليل الاكتتاب العام في تايلاند مقال في مجلة تمويل الشركات المجلد 10 العدد 3 الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 و قد تم طرح اشكالية مستويات أداء الشركات التايلاندية عندما نطرحها للاكتتاب؟ واستخدم الباحث المنهج التحليلي وقد نتج انه نظرا لكون تايلاند سوق ناشئة فان هيكل السوق الغير متطور أدى إلى بيئة غير متهينة و إن طرح أسهم الشركات يؤدي إلى الفصل بين سيطرة الشركة و ملكية الأسهم و هذا ما أدى إلى عدم توفر المعلومات بين المشاركين في سوق الأسهم

المطلب الثالث : الفجوة العلمية التي تعالجها دراستنا الحالية وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

أولا الفجوة العلمية :

من خلال عرض الدراسات السابقة وتبين لنا فيها أوجه الاتفاق و الاختلاف نشير إلى إن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الأساسي و هدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب وهذا ما يمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة حيث :

- تضمنت هذه الدراسة ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة(الأسواق الناشئة)
- استخدمت الدراسة مدخلين بحثيين (المدخل الكمي /المدخل الكيفي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن أهمية تجارة المقايضة في استهداف الأسواق الناشئة
- تضمنت هذه الدراسة مجموعة من العينات –ولايات الجنوب الكبير – لضمان تشخيص الواقع و إظهار واقع تجارة المقايضة في الجنوب الجزائري.
- وتعددت أدوات هذه الدراسة لتشمل دراسة حالة والملاحظة و المقابلة و ذالك من اجل جمع معلومات الكاملة و الدقيقة حول الموضوع

- ومن خلال العرض للدراسات السابقة يتضح لنا إن الدراسة الحالية عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع الأسواق الناشئة و شمول عينتها لولايات الجنوب الكبير وتعدد أدوات البحث و استخدام المنهج الوصفي.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :

إن دراستنا الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات و منجوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة :

- استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة لعنوان دراستنا: أهمية تجارة المقايضة في استهداف الأسواق الناشئة
- بالاستناد إلى توصيات ومقترحات الدراسات السابقة استفدنا من التوصل إلى مشكلة الدراسة الحالية وأهميتها
- استفدنا من الدراسات السابقة في صياغة أدوات الدراسة الحالية و المنهج المتبع
- استفادت الدراسة الحالية من ما سبقها من دراسات في الحصول على عدة مفاهيم مما ساهم في إثراء الجانب المفاهيمي للدراسة

خلاصة

تم في هذا المبحث عرض المفاهيم العامة لتجارة المقايضة كما أوضحنا الشروط اللازمة لممارسة تجارة المقايضة و صيغ وأشكال تجارة المقايضة كما تطرقنا في البحث الثاني إلى تعريف الأسواق الناشئة وملامحها و أهم أهدافها و عرضنا أيضا مختلف الدراسات السابقة و تحليلها ومنه نلاحظ أن دراستنا الحالية اتفقت من الدراسات السابقة في تجارة المقايضة و التي تعتبر المتغير المستقل في دراستنا و في اغلب الدراسات السابقة و اتفقت أيضا مع دراسات الأسواق الناشئة و هي المتغير التابع في دراستنا الحالية إن جل الدراسات السابقة لم تتطرق لموضوع تجارة المقايضة و الأسواق الناشئة وهذا ما نحاول تقديمه في دراستنا الحالية .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لتجارة المقايضة و
أهميتها في استهداف الأسواق الناشئة
دراسة الحالة مؤسسة أصحاب الكهف

تمهيد :

تعتبر تجارة المقايضة نوع من أنواع المبادلات التجارية البدائية حيث انه عرف منذ القدم قبل نشأة النقود إلا انه يمتاز بالعديد من المحاسن و النقاط الايجابية التي جعلته متعامل به حتى يومنا هذا وهذا مانراه في ولايات الجنوبية الحدودية في الجزائر مع دول الساحل الإفريقية وقد تطور هذا النظام وتحول إلى ممارسة حديثة بين أفراد الولايات الحدودية و دول الساحل الإفريقي و قد عكست ذلك على تنمية المناطق الحدودية رغم المجال المحصور لها وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل .

المبحث الأول : إجراءات ممارسة تجارة المقايضة في الجزائر والتطور القانوني لها

المطلب الأول : إجراءات تجارة المقايضة

تخضع عملية المقايضة لعدة شروط و ضوابط يجب إتباعها للتمام العملية على مستوى الحدود الجنوبية للجزائر كقائمة البضائع المتبادلة المحددة في قائمة و أسعار محددة لا يمكن تجاوزها و ووثائق مطلوبة من طرف التجار وهذا ما سنعرضه عليكم في هذا المبحث

الفرع الأول إجراءات الاستيراد والتصدير :

أولا - إجراءات الاستيراد :

بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الأولى عام 1441 الموافق ل 2 يوليو 2020 (انظر الملحق رقم 02) يحدد شروط و كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية و قائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهوريتي مالي و نيجر .

بعد التأكد من المتعامل الاقتصادي اسمه مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الولائي الخاص بتجارة المقايضة للسنة المعنية أثناء دخول هذا المتعامل للتراب الوطني مصحوب بالبضاعة و الوثائق الخاصة بها يتجه مباشرة إلى المصالح المكلفة بالمراقبة النوعية و قمع الغش على مستوى الحدود أين تخضع المنتجات المستوردة إلى رقابة مسبقة قبل عملية الجمركة حيث يتم هذا التفتيش على أساس ملف يودعه المستورد يتكون من نسخة من السجل التجاري و جواز الطريق أو وثيقة الشحن و فاتورة الشراء و كل الوثائق الأخرى المطلوبة طبق للتنظيم المعمول به ثم يتم التحقق من الملف المودع و التأكد من مطابقة المنتج ونوعيته خاصة بالنسبة للشروط تداوله ونقله وتخزينه و يتم التأكد من سلامة البضاعة بواسطة المعاينة

بالعين المجردة بان بد غير سليمة أو بها ما يريب تحول إلى المخابر الوطنية بغرض الفحص المدقق و إعطاء التقرير النهائي الخاص بحالتها فان كان التقرير سلبى تعاد البضائع من حيث أنت ولا يسمح باستيرادها وترسل مفتشية الحدود محضر معاينة على عدم مطابقة المنتج الى مصالح الجمارك المختصة أما إذ كان التقرير ايجابي فيمنح له محضر معاينة لمطابقة المنتج .

كما يجبر مستوردو الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات المصدر الحيواني إحضار شهادة صحية أو بيطرية تثبت صحتها و أنها لا تسبب انتشار الأمراض الحيوانية المعدية للإنسان أو الحيوان مع ذلك تخضع الحيوانات و المنتجات الحيوانية أو ذات مصدر الحيواني المستوردة للعزل و تفتيش صحي بيطري وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول عند دخولها للتراب الوطني من قبل مصالح المكلفة بالطب البيطري .(انظر الملحق رقم 07)

حيث يرفض دخولها إذا تبين إثناء التفتيش أنها مصابة بمرض أو أنها تشكل خطرا على الصحة البشرية أو الحيوانية أو لا تطابق المعايير الصحية و النوعية المحددة و في حال كان المنتج ذو طابع نباتي يخضع لرقابة المصالح المختصة بالصحة النباتية و التي هي الأخرى في حال سلامة المنتج تمنح للمستورد شهادة الصحة النباتية تتضمن بان المنتج سليم و مرخص له بالدخول إلى ارض الوطن

فكل هذه الوثائق هذه الوثائق التي يتحصل عليها المستورد من طرف مصالح المختصة يقدمها لمصالح الجمارك للسماح له بالدخول .

كما يستلزم على المستورد إحضار البضاعة إلى مكتب الجمارك الحدودية (م 51 من ق ج) بموجب رخصة المرور و يقوم المصرح الجمركي بإعداد تصريح مفصل (D03) (انظر الملحق رقم 09) و ايذاعه على مستوى المفتشية الرئيسية لمراقبة العملية التجارية مرفقا بالوثائق التالية : الفاتورة و رخصة دخول المنتج اشتراط الصحة النباتية او الحيوانية حسب طبيعة البضاعة و لتأكد منها و تعدادها و القيام بالإجراءات الجمركية و بعد التصفية تقوم مصلحة الجمارك بالتسليم للمعني بالأمر سند الرفع الذي يتضمن رفع البضاعة إلى المخازن مباشرة ثم تسويقها في حدود الولايات المعنية (انظر الملحق رقم 01)

(القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الاولى عام 1441 الموافق ل 02 يوليو 2020، 2020)

ثانيا- إجراءات التصدير

طبقا لنفس القرار الوزاري المشترك 2020 المذكور سابقا ، بعد التأكد من أن اسم المتعامل مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الوزاري الولائي الخاص تجارة المقايضة للسنة الجارية أثناء الخروج يتقدم إلى القباضة الرئيسية للجمارك الجزائرية بالبضاعة المشحونة و التصريح نموذج (D6)(انظر الملحق رقم 09)

وكأول إجراء إداري يقوم به التاجر هو أن يتقرب من المصالح الفلاحية و بالضبط مصلحة الصحة النباتية بأنها في حال ما إذا كانت هذه السلع نباتات أو منتجات نباتية أو أجهزة نباتية الأصل فإنها تخضع للمراقبة والتأكد من خلوها من أي جسم ضار فان اثبت التفيتش سلامتها تمنح له شهادة الصحة النباتية بعدها يتوجه إلى مفتشية أقسام الجمارك بالبضاعة المشحون مرفوق بالوثائق التالية :

- نموذج التصريح المفصل (D6)(انظر الملحق رقم 09)

- نسخة من التصريح المفصل السابق لعملية التصدير الحالية (3D)(انظر الملحق رقم 09)

- الفاتورة (انظر الملحق 08)

- شهادة الصحة النباتية إذ كانت السلع نبات مثل التمور(انظر الملحق رقم 07)

- شهادة صحة مخبريه بالنسبة للملح

ولا يمكن أن يتجاوز مبلغ المنتجات المشتراة قصد الاستيراد المبلغ المصرح به عند الدخول و في حالة انجاز عملية التصدير قبل الاستيراد يكتتب التاجر التزاما يكفل بموجبه استيراد البضائع موضوع التبادل في اجل أقصاه ثلاثة أشهر على أن تعادل الكفالة 10 بالمئة من قيمة البضاعة المصدرة حيث يجب تحقيق الرقبة المادية أو العينية للسلع و طبقا للمادة 05 من قانون الجمارك تسمح المراقبة التأكد من ميع التدابير المتخذة لضمان القوانين و الأنظمة المتخذة و التأكد من صحة التصريح المفصل و صحة وثائق الإثبات و مطابقة البضائع للبيانات الواردة في الوثائق .

بعد فحص البضاعة المعدة للتصدير من طرف أعوان الجمارك و التأكد من صحتها مطابقتها للوثائق المقدمة و القيام بكل الإجراءات القانونية تسلم له نسخة من التصريح (D6) و نسخة من و صل السماح بالتصدير و بعدها يتوجه إلى المركز الحدودي أين يسلمهم نسخة السماح بالتصدير و القيام بالإجراءات المرور لدى الجمارك بالنسبة للشاحن ثم عبور الحدود (انظر الملحق رقم 01)

(القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الأولى عام 1441 الموافق ل 02 يوليو 2020، 2020)

الفرع الثاني المنتجات محل تجارة المقايضة والمناطق الجنوبية المرخص لها بممارسة تجارة المقايضة

أولا - المنتجات محل تجارة المقايضة :

بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الأولى عام 1441 الموافق ل 2 يوليو 2020 يحدد شروط وكيفية ممارسة تجارة المقايضة الحدودية و قائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهوريتي مالي و نيجر نعرض قائمة المنتجات محل تجارة المقايضة

الجدول رقم 02 : المنتجات موضوع تجارة المقايضة

المنتجات الجزائرية	المنتجات القادمة من مالي والنيجر
التمور الجافة ومشتقاتها، باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور	الماشية الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال، وفقا للحالة الصحية السائدة في البلدان المصدرة.
الملح الخام والمنزلي	الحناء
الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والالومنيوم والزهر والحديد والفولاذ	الشاي الأخضر
منتجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية	التوابل
الألبسة الجاهزة	قماش العمائم وقماش تاري
الصابون	الذرة البيضاء
مسحوق الصابون	المانجو الأناناس
زيت الزيتون	الخشب الأحمر
الزيتون	العسل
العسل	أغذية الأغنام
الصناعات (الأواني) البلاستيكية	الألبسة ذات الطابع التارقي
مواد التنظيف	العطور والمرامح الجلدية

أقمشة تانفا	مواد التجميل والنظافة الجسدية
أقمشة تاسغنست	
الصمغ العربي	
الملح الخشن والمنزلي	
أقمشة بازان	
كل منتجات الصناعة التقليدية والحرف	
الجلود والجلود المعالجة	
العطور المحلية	
المنتجات الصناعة غير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة	
الفاول السودانى	
عناصر تركيب الخيام	
زبد الكاريبي للاستعمال التجميلى	
السكر المخروط	
الأسماك طحين الأسماك	
المكسرات بأنواعها	
أكواب وأباريق الشاي	

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القرار الوزاري (انظر الملحق رقم 02)

الجدول السابق يظهر لنا المنتجات التي هي محل تجارة المقيضة الخارجة من الجزائر إلى جمهوريتي نيجر و مالي و القادمة منها و التي تم تحديدها وفق القرار الوزاري المذكور حيث نلاحظ إن المنتجات الجزائرية محل المقيضة محدودة وقليلة مقارنة مع المنتجات الواردة من مالي و نيجر حيث إن المنتجات الجزائرية تفتقر إلى التنوع ولهذا نوصي بتنوع قائمة السلع الصادرة من اجل موازنة الميزان التجاري لهذه الممارسة وخصوصا إن هذه القائمة تم إعدادها منذ زمن بعيد و لم يتم استحداثها بمعايير الاقتصادية و الإنتاجية الحالية ومن جهة أخرى فان نقص التنوع يساعد في التوجه من المقيضة نحو التصدير .

ثانياً الولايات :

بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 جمادى الأولى 1443 الموافق ل 28 ديسمبر سنة 2021 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الأولى عام 1441 الموافق ل 02 يوليو 2020 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة تجارة المقايضة الحدودي (انظر الملحق رقم 03)

تنص المادة 02 على أن الولايات المعنية بتجارة المقايضة الحدودي هي : ادرار- اليزي -تمنغست-تندوف -تميمون- برج باجي مختار - بني عباس - ان صالح - ان قزام - جانت (الصادرات، 2021)

ثالثاً: فوارق الأسعار المنتجات الصادرة والواردة

- أسعار السلع الموجهة للتصدير

الجدول رقم 03: تحيين أسعار السلع الموجهة للتصدير

السلع	الاسعار بالدينار الجزائري من و الى
التمور الجافة ومشتقاتها، باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور	35-15
الملح الخام والمنزلي (كلغ)	15-5
الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والالومنيوم والزهر والحديد والفولاذ	تخضع لفاتورة الشراء
منتجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية	تخضع لفاتورة الشراء
الألبسة الجاهزة	تخضع لفاتورة الشراء
الصابون	50-25
مسحوق الصابون	150-100
زيت الزيتون (لتر)	400-250
الزيتون (كلغ)	250-50

2000-1000	العسل (كـلـغ)
تخضع لفاتورة الشراء	الصناعات (الاولاني)البلاستيكية
تخضع لفاتورة الشراء	مواد التنظيف
تخضع لفاتورة الشراء	مواد التجميل والنظافة الجسدية

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا على معلومات من مصالح مديرية التجارة لولاية اليزي (انظر الملحق رقم 04)

يتضح لنا من خلال الجدول المتعلق بالأسعار السلع الصادرة من الجزائر انه تم تحديد الأسعار من و إلى حيث أن هذه الأسعار المنتجات يجب أن لا تتجاوز الحد الأقصى فمثلا بالنسبة للنمور لا يجب أن تتجاوز سعر 30 دينار جزائري و المنتجات التي تخضع لفاتورة الشراء تشكل على مستوى الولاية لجنة تظم خبراء معينين بتجارة المقايضة من إدارة التجارة و إدارة الضرائب و الجمارك هي التي تقوم بتحديد الأسعار إلا أن هذه الأسعار لا تخضع للتحيتين حيث أن هذه الأسعار لم تحين منذ سنة 2016 حيث يجب وضع تحيين للأسعار بالأسعار الحالية الحقيقية للمنتجات وعلى ضوء هذه الأسعار يمكن تحديد السعر المقترح الذي يمكن توجيهه للخارج

- السلع الواردة من جمهوريتي مالي و نيجر

الجدول رقم 04 : تحيين الأسعار للسلع الواردة من مالي و نيجر

السلع	الأسعار بالدينار الجزائري من و إلى
الماشية الحية من فصيلة	
الأبقار	40000-25000
الاعنام	10000-5000
الماعز	5000-3000
الجمال،	40000-25000
الحناء كلغ	80-30
الشاي الاخضر كلغ	450-220
التوابل كلغ	500-100
قماش العمائم وقماش تاري متر	150-40
الذرة البيضاء كلغ	100-50
المانجو كلغ	100-50

1500-600	الخشب الاحمر
300-200	العسل
50-20	أغذية الأغنام
3000-600	الالبسة ذات الطابع التارقي
100-50	العطور والمراهم الجلدية
1000-500	أقمشة تانفا
500-150	أقمشة تاسغنست
150-120	الصمغ العربي
15-5	الملح الخشن والمنزلي
500-150	أقمشة بازان
400-50	كل منتجات الصناعة التقليدية والحرف
80-150	الجلود والجلود المعالجة
100-70	العطور المحلية
تخضع للفاخرة	المنتجات الصناعة غير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة
50-150	الفول السوداني
200-50	عناصر تركيب الخيام
200-150	زبد الكاريتي للاستعمال التجميلي
90-50	الأسماك
400-200	المكسرات بأنواعها
150-70	الكركيه
100-50	طحين الذرة
50-150	الفواكه الأفريقية
700-200	المكسرات

أكواب وأباريق الشاي	300-200
---------------------	---------

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مديرية التجارة ولاية اليزي (انظر الملحق رقم 04)

يتبين لنا من خلال الجدول نفس الملاحظة المذكورة في الجدول السابق حيث إن المنتجات الجزائرية الموجهة للتصدير في إطار تجارة المقايضة تتكون من 14 منتج فقط بينما المنتجات الواردة هي 36 منتج حيث نرى إن المنتجات الواردة من جمهوريتي مالي ونيجر متنوعة و كثيرة بالمقارنة مع المنتجات الجزائرية وهته المنتجات الواردة قد تم اقتراح أسعار لها بحيث لا تتجاوز الحد الأقصى لها و هنا نشير أن بعض التجار قد اشتكوا أنهم يتكبدون خسائر بتحديد الأسعار وخصوصا أن تحبين هذه الأسعار قد تم من طرف لجنة جزائرية ولا تشارك به الأطراف المجاورة من مالي ونيجر و بالتالي يجب أن تكون هذه الأسعار مضبوطة وتعكس الصورة الحقيقية للأسعار في مالي و نيجر وتخضع للتحديث بصفة دورية .

المطلب الثاني: تطور المعالجة القانونية والمراسيم التنفيذية لتجارة المقايضة الحدودية في الجزائر

شهدت تجارة المقايضة الحدودية في القانون الجزائري تطورات متلاحقة و كذلك بما يتسق مع المستجدات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تشهدها البلاد في كل مرحلة و في هذا السياق نذكر أهم النصوص التنظيمية التي تم إصدارها لتنظيم هذا النشاط و المتمثلة أساسا فيما يلي :

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 فيفري 1988 في القانون الجزائري يحدد شرط استيراد البضائع و تصديرها في إطار التجارة الحدودية بالمقايضة مع جمهورية نيجر و كفيات ذلك . حيث يعد أول تنظيم متكامل لتجارة المقايضة الحدودية و تولى تحديد الشروط و الكيفيات التي تتم بها العمليات المتعلقة باستيراد البضائع و تصديرها في إطار مشاط تجارة المقايضة الحدودية مع دولة نيجر و ذلك في ولايات ادرار اليزي و تمنغست على وجه الحصر و قد تم تحديد المنتجات التي تتم مبادلتها بالاستيراد أو التصدير في إطار التجارة الحدودية بالمقايضة
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 ديسمبر 1994 يحدد كفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي و نيجر حيث حدد كفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية و ضبط قائمة البضائع التي تكون موضوع تجارة المقايضة مع دولتي مالي و نيجر و بذلك ألغى هذا القانون ضمنا القرار الوزاري المشترك الصادر في 1988
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 نوفمبر 1997 يحدد الكيفيات الخاصة بتجارة المقايضة الحدودية بمناسبة دورة 1997 لاسمبار تمنغست المنظمة في الفترة بين 19-04 ديسمبر 1997 حيث أتاح للمتعاملين الاقتصاديين

- استيراد السلع القادمة من الدول الإفريقية الصحراوية السفلى و بيعها في ولاية تمنغست و ادرار و اليزي خلال الفترة و الشروط الاستثنائية في صلب هذا القرار .
- القرار الوزاري المؤرخ في 12 فريل 1999 يعدل و يتمم القرار الوزاري المشترك و المؤرخ في 14 ديسمبر 1994 الذي يحدد كفاءات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي ز نيجر و بالرجوع إلى مضمون هذا القرار يبدو أن المنظم الجزائري وسع في المكان المخصص لهذه التجارة ليشمل ولاية تندوف إلى جانب الولايات التي تنص عليها القرار الوزاري المشترك لسنة 1994 و المتمثلة في ادرار اليزي و تمنغست
 - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2001 يحدد الكفاءات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية بمناسبة الدورة الأولى لمعرض اميني تاسيلي 2001 والذي تم تنظيمه في الفترة الممتدة من 10 الى 30 مارس 2001 حيث أمكن المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و الأفارقة في المشاركة في هذا المعرض و أتاح استيراد و بيع السلع المستوردة القادمة من الدول المجاورة المعنية في كل من ولاية تمنغست و ادرار و اليزي و تندوف خلال مدة المعرض و ذلك وفقا للشروط الخاصة التي أقرتها أحكام هذا القرار .
 - و في سنة 2020 شهدت تجارة المقايضة الحدودية اهتماما منقطع النظير من طرف السلطات العمومية ممثلة في وزارة التجارة و ترقية الصادرات و بعد مشاورات مع كافة الهيئات الرسمية و الغير الرسمية التي لها صلة بهذا النشاط تم وضع إطار تنظيمي جديد لهذه التجارة تمثل في صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020 و علاوة عن ذلك تم تحيين مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري في 15 سبتمبر 2021 بإضافة نشاطين من بينهما تجارة المقايضة 123-301 و الذي يتيح مقايضة كل السلع المحددة في القائمة الواردة بالقرار الوزاري المؤرخ في 02 يوليو 2020 و ذلك في ولاية إدرار اليزي و تندوف (فاتح، 2022)
 - وقد أتى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 بتعديل للقرار الصادر في 02 جويلية 2020 و أعطى توسعة للإطار المكاني مرة لتشمل كل من : اليزي و ادرار و تمنغست و تندوف و تضاف لها كل من بني عباس و إن صالح و ان قزام و تميمون و برج باجي مختار و جانت . (الصادرات، 2021)

المبحث الثاني: واقع تجارة المقايضة في الأسواق الناشئة (الجنوب الجزائري)

المطلب الأول: حصيلة تجارة المقايضة في الجزائر:

- تعرف هذه التجارة في الجزائر ارتفاع محسوسا في حجم المبادلات التجارية بن الجزائر ودول الجوار تطورا كبير وكذلك من حيث مؤشرات الأرباح المحققة من وراء هذه التبادلات بإضافة المساهمة في بعث التنمية وتنشيط الحركة التجارية عبر الحدود وهو ما تكون له انعكاسات ايجابية أخرى على المناطق الحدودية وعليه سوف نحاول أن نستعرض بعض الإحصائيات المتوفرة لدينا كما يلي:
- أولا حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2007: وتشير حصيلة الواردات الصادرة عن المديرية الجهوية للجمارك ببشار خلال الثلاثي الثالث من سنة 2007 إلى استيراد 20 طنا من مادة الشاي الأخضر من النيجر إلى ولاية إدرار عبر برج باجي المختار قدرت قيمتها ب 3.38800.00 دج ومن دولة مالي تم استيراد 115 رأس من كباش السيدوان و 82 طنا من الشاي الأخضر و 124 رأس من الإبل و 42 طن من البشنة قدرت القيمة الإجمالية للواردات ب 7.896500.00 دج فقد تم تصدير 365 طن من التمور باتجاه دولة النيجر فاقت قيمتها السبعة ملايين سنتيم، الى جانب 987000 طن باتجاه مالي أكثر من 28 مليار سنتيم وتأتي بكميات اقل مادة الملح المحلي والأواني البلاستيكية والألمنيوم والحديد الصلب إلى جانب الصناعات التقليدية ما عدا الزرابي الصوفية.
- ثانيا حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2011: فحسب الإحصائيات الجمركية التي تحصلنا عليها لسنة 2011، أي قبل غلق الحدود ، فقد بلغت فاتورة التصدير أزيد من 1 مليار دينار تساهم بها تجارة المقايضة في الخزينة العمومية ، هذا المبلغ المعتبر الذي كان من المفترض أن يضاعف إلى اكبر من هذا شهد ركودا كبير كانت له اثار جانبية، حيث تضرر بائعو التمور الذين لم يجدوا أين يسوقوا تمورهم كونها عادية ولا تستهلك في السوق المحلية، في وقت كانت لها سوق تسوق فيها، كما عرف سوق الماشية ارتفاعا في الأسعار وكذا التوابل والفول السوداني وغيرها
- ثالثا حصيلة تجارة المقايضة لسنة 2016: لقد تم تسجيل مؤشرات جد مهمة في مجال تجارة المقايضة من حيث السلع و المنتجات المتبادلة وكذلك من حجم المبادلات المسجلة في سنة 2016 من خلال ما يلي:
- المنتجات المستوردة :

الجدول رقم 05 : حصيلة المنتجات الواردة تحت إطار تجارة المفايضة سنة 2016

المنتج	الكمية	القيمة دج	نسبة الكمية المستوردة بالمائة
فاكهة المنجى	4614.62 طن	323023400.00	65.87
الشاي الأخضر	1873.15 طن	468287500.00	26.74
أوراق الحناء	151.41 طن	10598420.00	2.16
فلفل احمر جاف	19.05 طن	1333500.00	0.27
توابل	281.02	1287000.00	4.01
الذرة البيضاء	42.90	1287000.00	0.61
قماش طاري	16.35	61312500.00	0.25
قماش الشاش	6.68	18036000.00	0.1
المجموع	7005.18	903549720.00	100

- الثروة الحيوانية و المواشي

الجدول رقم 06: الثروة الحيوانية الواردة تحت إطار تجارة المفايضة لسنة 2016.

المواشي	عدد الرؤوس	القيمة دج	النسبة بالمائة
الأغنام	11294	67764000.00	85.66
الأبقار	423	10575000.00	3.21
الإبل	1382	41460.000.00	10.48
الماعز	116	348000.00	1.58
المجموع	13215	120147000	100

- المنتجات المصدرة : المنتجات الرئيسية التي يتم مفايضتها التمور الجافة وهذا لخصائصها الطبيعية التي تجعلها تتحمل المسافات الطويلة و عدم تلفها بالإضافة إلى المنتجات الأخرى كالجلود و بعض الصناعات التقليدية :

الجدول رقم 07: حصيلة التصدير في إطار تجارة المفايضة لسنة 2016.

المنتج	الكمية	القيمة دج
--------	--------	-----------

التمر الجاف	43027.60	645414000.00
-------------	----------	--------------

- (محمد، سبتمبر 2018)

- رابعا عدد تجار المقايضة : اتخذت وزارة التجارة الجزائرية و ترقية الصادرات عدة إجراءات وقرارات من أجل تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية و و القانونية الخاصة بتجارة المقايضة الحدودية سواء على مستوى مديريتها في الولايات المعنية و المراكز الحدودية و إنشاء رمز خاص بتجارة المقايضة الحدودية 123-301 (انظر الملحق رقم 05) و هذا من أجل تشجيع التجار إلى الاتجاه إلى هذا النوع من التجارة لما فيه من عائدات اقتصادية و اجتماعية بالغة الأهمية حيث بلغ في شهر نوفمبر 2022 عدد المسجلين في السجل التجاري تحت رمز تجارة المقايضة الحدودية 371 سجل . (التجارة، 2023)
- بينما يختلف عدد التجار النشيطين الممارسين لنشاط المقايضة حيث بلغ عددهم في ذات السنة في كل من ولايات ادرار و تمنغست و اليزي كما يلي
- الجدول رقم 08 : عدد التجار المسجلين اللذين نشطوا في تجارة المقايضة سنة 2022.

الولايات	عدد التجار الناشطين
ادرار	22
ان قزام	14
ان صالح	06
تمنغست	84
اليزي	9

من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مديرية التجارة و المديرية الجهوية للجمارك من خلال الجدول أعلاه و المعلومات المفصّل عنها من طرف المدير المركزي بوزارة التجارة نلاحظ انه يوجد فارق كبير بين عدد الحائزين على السجل التجاري الخاص برمز المقايضة البالغ عددهم 371 سجل و عدد التجار الناشطين في المجال لذات السنة حيث بلغ عددهم 135 تاجر على مستوى المعابر الحدودية الجنوبية وهذا ما يستدعي ضرورة التدخل و معالجة العراقيل التي تمنع التجار من النشاط في المجال و خصوصا ان القانون الخاص ينص على سحب رخصة المقايضة من طرف اللجنة الولائية إن لم يزاوّل التاجر أي نشاط لمدة سنة .

- خامسا المساهمة الضريبية لتجارة المقايضة :

لقد قدمت السلطات الجزائرية عدة تسهيلات لتجارة المقايضة الحدودية من ضمن هذه التسهيلات هي الإعفاء الضريبي لتجار المقايضة و الاكتفاء بإلزام تجار المقايضة فقد بدفع الرسم على النشاط المهني TAP وهذا نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها تجارة المقايضة كإستراتيجية اقتصادية وتنموية للمناطق الحدودية بالجنوب الجزائري

المطلب الثاني: إيجابيات وعراقيل تجارة المقايضة:

أولا إيجابيات تجارة المقايضة على المناطق الحدودية: بعد الممارسة الفعلية لتجارة المقايضة تبين انه لها عدة اثار إيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الأمنية نلخصها فيما يلي :

- دعم الخزينة العامة بإيرادات ناتجة عن التحصيل الجمركي و الضريبي و الرسوم سجل تجارة الحدود الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود .

- زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة تجارة الحدود حيث تتحصل على موارد مالية كبيرة مما جعل تجارة المقايضة الدودية احد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية

- النشاط التجاري يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التصدير و الإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات التجارية و السياسية و الثقافية بين الدول المجاورة

- دخول وخروج البضائع عبر المعابر الحدودية والنقاط الجمركية يساهم في التخفيف على الموانئ الرئيسية و يقلل من تكاليف النقل و يرفع من الإيرادات

- اهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع و ترقية تحسين جودتها كزيادة النشاط أفلحي و حجم الأراضي المزروعة وقنوات لتصريف المنتجات الحرفية و الصناعات المحلية

- إجراءات تجارة المقايضة المبسطة تغري المهربين على مستوى المناطق الحدودية للانخراط بفكرة التجارة المقننة مما يحد من ظاهرة التهريب

- إقامة محطات جمركية و فتح تجهيزات و إمكانيات إدارية و لوجيستية في خدمة مواطني المنطقة

- تساعد على الاستقرار لقاطني الولايات الحدودية و الحد من التسرب الريفي من خلال فتح فرص عمل و استحداث مهن جديدة في تلك المناطق مثل (التخليص الجمركي -الترحيل من الولايات إلى دول الجوار * التفرغ و المناولة - إنشاء المطاعم و المقاهي و الفنادق و الخدمات المصرفية و المتاجر و الأنشطة الحرفية)
- توفير احتياجات المواطنين بالولايات لحدودية ذات الداخل القبلي الذي يخلق مصالح مشتركة تقلل من الاحتكاكات القبلية مما يؤدي إلى الاستقرار الأمني في تلك المناطق .
- تنمية الدبلوماسية الشعبية بين دول الجوار
- قيام نشاط تجارة في المناطق الحدودية يؤدي إلى استقرارها و ضمان التواجد الدائم للمواطنين فيها .
- تسهيل محاربة التطرف و الجريمة المنظمة و قطع مصادر التمويلية للإرهاب المتمثلة أساسا في التهريب
- تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية و السلع الشبه الصناعية للدول المجاورة
- التبادل التجاري في المناطق الحدودية يؤدي إلى زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج و التصدير و بالتالي يساعد على الاستقرار و الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى
- مع تطور تجارة المقايضة الحدودية تصبح هناك مصالح اقتصادية بين دول الجوار تدعم توحيد الرؤية السياسية بين دول الجوار
- تساهم تجارة المقايضة في فتح أسواق جديدة و سلع جديدة و تبادل الخبرات بين التجار وهذا يفتح آفاق جديدة للتجار
- تعتمد تجارة المقايضة في الأساس على مبادلة السلعة بسلعة أخرى وهذا يساعد على الحفاظ على السيولة المالية و الحد من استنزاف العملة الصعبة
- ثانيا العرا قيل التي تواجه تجارة المقايضة بالجزائر: هناك العديد من المعوقات التي تواجه تجارة المقايضة الحدودية نذكر منها :
- عدم الاستقرار الوضع السياسي ببعض دول الجوار التي تشهد حروب داخلية على غرار مالي و نيجر

- عدم تنظيم هذا النوع من التجارة بالشكل المطلوب مما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل في دخول و خروج السلع المسموح بها و غير مسموح بها في الجزائر

-عدم ضبط الحدود نظرا لطوله و تعدد الدول المجاورة للجزائر و كثرة مناطق النزاع و انتشار ظاهرة الجريمة العابرة للحدود

- وقوع نشاط التجار في منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة تشهد العديد من النشاطات الإرهابية والنزاعات الداخلية

- الغلق المتكرر للحدود الجزائرية مع دول الجوار و بدون سابق إنذار مما يلحق أضرار مادية بتجار المقايضة الذين تكون مضبوطة بتواريخ معينة يجب احترامها لتوصيل السلع و الاستلام مما يشكل احد أهم العراقيل التي تثبط العملية

- غياب البنية التحتية لاحتضان السلع القادمة من دول الجوار لاسيما الفواكه المدارية مثل المنجا و الأناناس و غيرها

- الإجراءات التي قامت بها السلطات اتجاه تجارة المقايضة و مواصلتها للتضييق عليها خاصة تقليص قائمة السلع المصدرة خصوصا انه يوجد العديد من السلع تنتج محليا و يمكن أن تذر عائداً كبير للدولة و تساعد التجار على توسيع مجال نشاطهم و تطوير معاملتهم الاقتصادية. (محمد، تجارة المقايضة و اثرها في تنمية المناطق الحدودية و تطوير التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار، 2018)

المطلب الثالث : دراسة حالة مؤسسة أصحاب الكهف

من اجل الحصول على المعلومات أكثر دقة ومحاكاة الواقع كان لابد لنا بالاحتكاك مع واقع تجارة المقايضة من منظور احد المتعاملين الاقتصاديين النشطين في المجال المتمثلة في مؤسسة أصحاب الكهف بولاية إدرار.

تعتبر مؤسسة أصحاب الكهف مؤسسة تجاري ناشطة في مجال التجارة الخارجية حيث تعمل على تصدير الاسمنت لدولتي مالي و نيجر و استيراد الشاي الأخضر من الصين أو عن طريق تجارة المقايضة بتبادل التمر الجاف بالشاي الأخضر مع دولتي مالي و نيجر

الفرع الأول حصيلة النشاط التجاري للمؤسسة لسنة 2020 :

سنعرض هنا القيمة الإجمالية لكل من المشتريات و المبيعات لسنة 2020

أولاً-قيمة المشتريات

الجدول رقم 09: مشتريات مؤسسة أصحاب الكهف لسنة 2020.

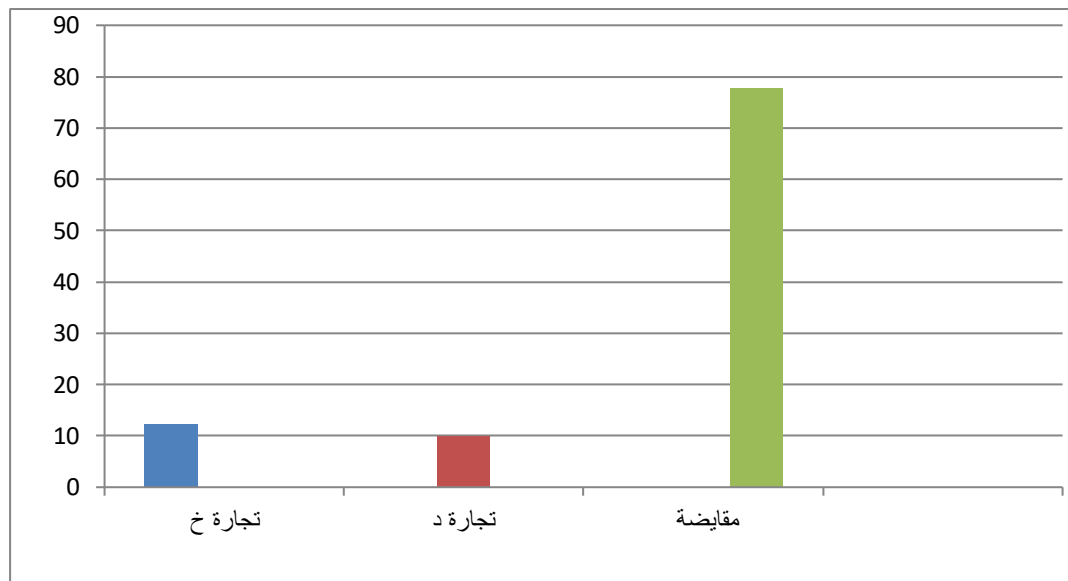
المشتريات	المبالغ (دج)	النسبة بالمائة
المشتريات من تجارة المقايضة	26987500.00	77.73
المشتريات من التجارة الخارجية	4266443.66	12.29
المشتريات من التجارة الداخلية	3466386.00	9.98
المجموع	34720329.66	100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات من ميزانية المؤسسة

الجدول متعلق بقيمة المشتريات لسنة 2020 بالنسبة لمؤسسة أصحاب الكهف حيث قدمنا المؤسسة كنموذج تنشط في مجال المقايضة حيث نلاحظ أن أكبر المشتريات لهذه المؤسسة من تجارة المقايضة و مدى الاعتماد على المقايضة كإستراتيجية اقتصادية للمؤسسة إذ أنها تمثل 77.73 بالمئة من إجمالي مشتريات المؤسسة و بينما نسبة المشتريات من التجارة الخارجية هي 12 بالمئة و المتمثل في استيراد مادة الشاي الأخضر من الصين و يلها نسبة 9.98 من التجارة الداخلية المتمثلة في شراء الاسمنت الذي سيتم تصديره إلى دولة نيجر و مالي في إطار المقايضة و بالتالي فان المؤسسة تعتمد بالأساس على تجارة المقايضة بالأساس في نشاطها التجاري

1- أعمدة بيانية تمثل التفاصيل النسبية لمشتريات مؤسسة أصحاب الكهف

الشكل رقم 1: اعمد بيانية لنسب مشتريات مؤسسة أصحاب الكهف



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات من ميزانية المؤسسة

- ثانيا قيمة المبيعات :

1- قيمة المبيعات لسنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف

الجدول رقم 2: جدول المبيعات لمؤسسة أصحاب الكهف

النسبة بالمئة	المبالغ	المبيعات
43.13	12002857.00	المبيعات من تجارة المقايضة
41.88	11657143.00	المبيعات من التجارة الداخلية
14.99	4171030.69	المبيعات من التجارة الخارجية
100	27831030.69	المجموع

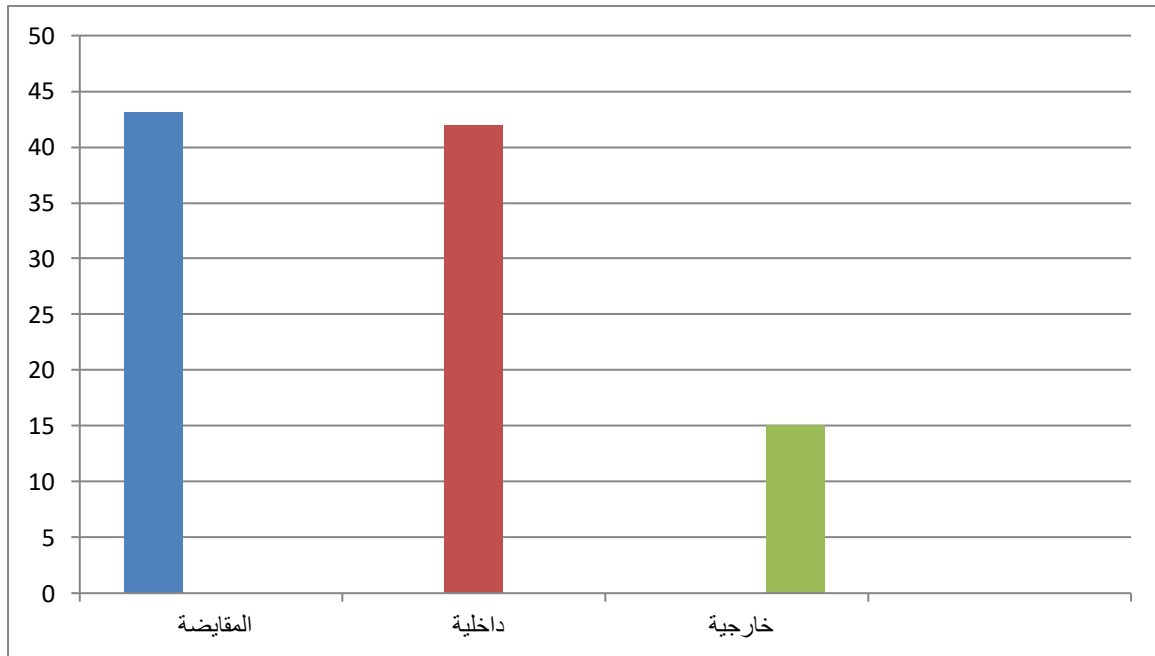
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات من ميزانية المؤسسة

بالنسبة لمبيعات مؤسسة أصحاب الكهف لسنة 2020 تقريبا نفس الملاحظة التي قدمناها في المشتريات حيث انها تعتمد على تجارة المقايضة بشكل اكبر من التجارة الداخلية و الخارجية حيث انه نسبة المبيعات من المقايضة المتمثل في التمر الجاف تقدر بي 43.13 بالمائة و بدرجة ثانية نسبة التجارة الداخلية المتمثلة في الشاي الأخضر الوارد من الصين بنسبة 41.88 بالمئة

وهذا راجع لكونه سلعة مطلوبة في المنطقة وتلقى رواجاً كبيراً و بنسبة أقل البيع الخارجي المقدر نسبته في 14.99 بالمائة المتمثلة في الاسمنت المشتري داخلياً والذي يتم تصديره خارج إطار تجارة المفاضلة الحدودية

1- أعمدة بيانية يمثل نسبة المبيعات لمؤسسة أصحاب الكهف لسنة 2020 :

الشكل رقم 02 : أعمدة بيانية تمثل نسب مبيعات مؤسسة أهل الكهف



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات من ميزانية المؤسسة

نستنتج من تحليلنا لنشاط مؤسسة أصحاب الكهف لسنة 2020 أن تجارة المفاضلة يمكن اتخاذها كإستراتيجية اقتصادية لتحقيق القيمة المضافة ونظرية لتحقيق التكامل الاقتصادي بحيث يمكنك تصريف المنتجات الداخلية عن طريقها و الحصول على منتجات ذات طلب عالي في المنطقة و يكون ذلك أوفر من الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية فهو يتطلب مبالغ مالية كبيرة .

خاتمة الفصل :

تم في هذا الفصل عرض مختلف الإجراءات القانونية والشروط اللازمة ميدانيا لممارسة تجارة المقايضة و التطور القانوني للإطار التنظيمي الخاص بها و قائمة البضائع و السلع موضوع تجارة المقايضة و جداول تحيينا لأسعار و قد تم أيضا عرض حصيلة تجارة المقايضة للسنوات الماضية و المساهمات التنموية الخاصة بها و عرض عينة حالة مؤسسة أصحاب الكهف الكائن مقرها بولاية ادرار و التي تنشط في مجال تجارة المقايضة الحدودية .

الخاتمة

الخاتمة:

تمهيد:

ان تجارة المقايضة و بالرغم من كونها أقدم نوع من أنواع التجارة إلا إن الدولة الجزائرية قد خصصتها لمناطق الجنوب الجزائري الحدودية على سبيل الحصر و تقديم تسهيلات قانونية وتبسيط للأجراءات الإدارية و الجمركية على مدى التاريخ منذ سنة 1988 و الى يومنا هذا و الغرض من كل هذا هو الدفع بعجلة التنمية لهذه المناطق التي تعتبر معزولة نسبيا وتزويد المنطقة بالمواد و السلع الضرورية و حركة اقتصادية و تجارية وتحقيق التنمية المستدامة و تقوية الروابط الاجتماعية و التكامل الاقتصادي وتبادل الخبرات والأفكار بين منطقة الجنوب الكبير وجمهورية مالي ونيجر و الترويج للمنتوج الجزائري

اختبار الفرضيات:

ومن خلال دراستنا للموضوع توصلنا للإجابة على الفرضيات بحيث:

- الفرضية الاولى مقبولة تتم تجارة المقايضة عبر المعابر الحدودية للولايات الجنوبية المعنية لذا كل تحت اطار قانوني لها وبمراسيم تنظيمية وقرارات وزارية تصدر من وزارة التجارة وترقية الصادرات.
- الفرضية الثانية مقبولة تعتبر تجارة المقايضة اداة لتحقيق التنمية والتقارب بين مختلف الشعبية و التبادل الفكري و المعرفي و تحقيق التكامل الاقتصادي.
- الفرضية الثالثة مرفوضة لأن ما نراه في الواقع ليس تجارة للمقايضة بالمفهوم الاول بل هي عملية بيع و شراء للسلع و الحجم الصغير لهاذه المبادلات لا يمكنها من تحقيق القيمة المذكورة في الميزان التجاري.

النتائج :

وعلى ضوء ما سبق فان تجارة المقايضة تحتاج إلى إطار تنظيمي أكثر شمولية حتى تحقق الأهداف الموضوعية من اجلها وتساهم بدورها كآلية للتنمية وتحقيق التكامل و التعاون الاقتصادي بين ولايات الجنوب الجزائري ودول الجوار وفتح أسواق جديدة وأفاق اقتصادية.

و بالرغم من كثرة العراقيل التي تواجه نظام المقايضة المتمثلة في :

- صعوبة تضاريس المنطقة .

- الأوضاع الأمنية و الصحية في دول الجوار .
 - و ارتفاع تكاليف النقل.
 - ارتفاع الرسوم و الضرائب في الدول المصدر إليها .
 - عدم توفر إمكانيات لوجيستية تحوي المنتجات كغرف التبريد والمخابر المخصصة لفحص المنتجات .
 - عدم وجود مكاتب للتخليص الجمركي.
- إلا أن نظام المقايضة اثبت نجاعته كإستراتيجية اقتصادية لتحقيق النمو و آلية للتكامل الاقتصادي بين الاقتصادات الناشئة و التعاون الاقتصادي وهذا جعل الدولة الجزائرية تلجا له بالتعاون مع دول الجوار في إطار التبادل الاقتصادي و التوجه السياسي هذا ما اكسب نظام المقايضة مكانة لدى الدول الجزائرية و سوف يحقق نتائج جد ايجابية في حال استحداث الإطار القانوني له وتوسيع مجال تجارة المقايضة إلى باقي الدول الأفريقية وتوفير الإمكانيات و التجهيزات اللازمة للتحفيز والتطور والاستمرار حيث إن نظام المقايضة قد قدم لنا عدة مساهمات ك:
- تقوية الروابط الاقتصادية مع جمهوريتي مالي ونيجر .
 - دفع عجلة التنمية وتخفيف الضغط على الميزان التجاري من خلال الحصول على بعض السلع بالمقايضة .
 - الترويج للمنتوج الجزائري مما يجعلها آلية استهداف أسواق جديدة .
 - فك العزلة عن المناطق الحدودية و تحسين المستوى المعيشي لقاطنيها.
 - خلق مناصب شغل و المساهمة في القضاء عن البطالة .
 - الحد من ظاهرة التهريب و الجريمة العابرة للحدود و الأنشطة التجارية الموازية في الشريط الحدودي.

التوصيات :

بناء على ما توصلنا اليه في النتائج و اختبار صحة الفرضيات و دراستنا التطبيقية توصلنا إلى العديد من التوصيات التي نوصي بها :

- ضرورة مراجعة المنظومة التشريعية المتعلقة بتجارة المقايضة عبر الحدود .
- التوسيع في القائمة المعنية بالبضائع موضوع تجارة المقايضة .
- ضرورة التحيين الدوري لأسعار البضائع و الاستعانة بمختصين في ذلك .
- ضرورة فتح المعابر الحدودية المغلقة كمعبر إن زارن الحدودي مع نيجر.
- ضرورة توفير الإمكانيات اللوجستية اللازمة للنقل و التخزين .
- توعية المواطنين بأهمية هذا النظام و إسهاماته الاقتصادية .
- تطوير تجارة المقايضة بمفهوم ابتكاري حديث ومتطور كي تتماشى و التطورات الحالية التي يشهدها العالم .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

• المصادر باللغة العربية :

✓ الكتب

كتاب: ادم سميث بحث في أسباب ثروة الأمم سنة 1985 تمت ترجمة من

طرف معهد الدراسات الإستراتيجية العراق

✓ البحوث الجامعية :

✓ ابراهيم محمد عبد الرحيم ادري. (2015). دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان. السودان : ابراهيم محمد عبد الرحيم ادري .

✓ بلال بوجمعة . وطروبيا نذير. (2017). المقايضة التجارية كالية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصادياتها - مع الاشارة لتجارب دولية - . مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية ، الصفحات 1201-1216.

✓ بلال بوجمعة وملوك عثمان. (2017). اثر تجارة المقايضة لولاية ادرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير مستلزمات المحلية خلال فترة 2016/1995. مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، الصفحات 109-1.

✓ يوسف محمد. (ديسمبر، 2018). تجارة المقايضة واثرها في تنمية المناطق الحدودية و تطوير التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول الجوار. مجلة الاقتصاد والقانون ، الصفحات 104-115.

✓ رسائل الماجستير والدكتوراه.

✓ حرم محمد بدوي محمد و عبد العظيم سليمان المهل 2012. دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وإثيوبيا .

✓ سامية زيطاري. (2004). ديناميكية اسواق الاوراق المالية في البلدان الناشئة حالة اسواق الاوراق المالية العربية . اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

✓ المجلات المعترف بها. (المقالات المنشورة، المقالات المقبولة للنشر) .

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ خلاف فاتح. (2022). المستحدث في تجارة المقيضة الحدودية على ضوء احكام القرار الوزاري المشترك 02 يوليو 2020. *المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية* ، 840.
- ✓ السيد مقراني احمد مدير مركزي بوزارة التجارة. (جانفي، 2023). الملتقى الوطني حول تقييم تجارة المقيضة جامعة ادرار.
- ✓ يوسف محمد. (سبتمبر 2018). تجارة المقيضة كاداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر . *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* ، 22.
- لطفي حزام و اولاد ضيف راجح. (ديسمبر، 2021). الحسبة على الاسواق و دورها في ضبط العملية التجارية خلال العصر العباسي الاول. *مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية* ، صفحة 314.
- ✓ التظاهرات العلمية (المؤتمرات والمداخلات):
- ✓ الملتقى الوطني حول تقييم تجارة المقيضة الحدودية الجزائرية ودول الساحل الإفريقيو أفاقها
- ✓ القرارات، القوانين، والمراسيم .
- ✓ وزارة التجارة وترقية الصادرات. (2021). القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 23 جمادى الاولى 1443 الموافق ل 28 ديسمبر 2021 يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقيضة . *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية* ، 27.
- ✓ مقالات الجرائد .
- ✓ مواقع الإنترنت:

<https://www.youtu.be/6ynwxrdpbnu>

<https://www.arabictrader.com/ar/news/economy/63446>

- المصادر باللغة الأجنبية :وترتب بنفس الطريقة السابقة .

(بالتاريخ). تاريخ الاسترداد 04 14, *at:https : (study.com academy/lesson/counter trade* من 2023، *study.com*.

CB Barry, J. P. (1998). performance caractéristiques of emirging. *financial analysts jornal*, p. 72.

joshua, a. (2005). emerging market. *working paper*, 01. Cambridge.

young, e. (2007). *risk managment in emirging market*. Retrieved from https://www.mckinsey.com/~media/mckinsey/business%20functions/risk/our%20insights/rethinking%20bank%20risk%20in%20emerging%20markets/rwp_56_risk_in_emerging_markets.pdf.

barter old fashioned or a modern alternative alegria robelly espinosa
19/12/2019

الملاحق

Schéma retraçant la procédure pratiquée lors de dédouanement des M/ses à l'exportation dans le cadre du commerce de Troc frontalier

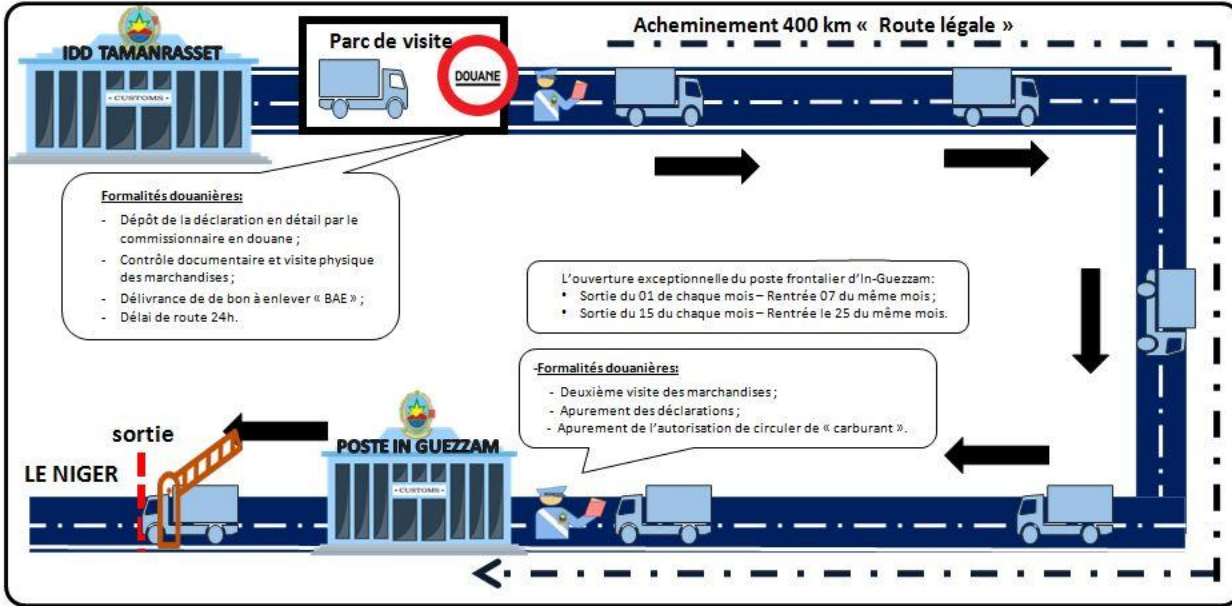
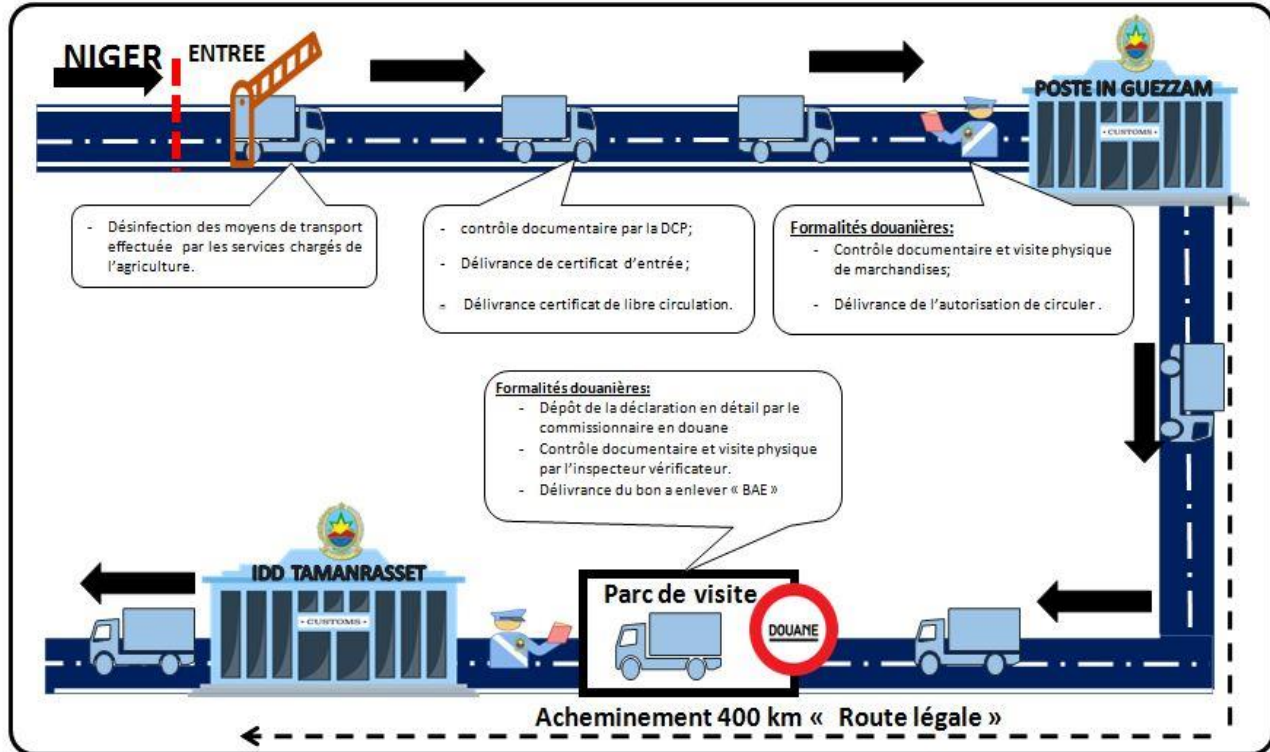


Schéma retraçant la procédure pratiquée lors de dédouanement des M/ses à l'importation dans le cadre du commerce de Troc frontalier



ملحق رقم 1: يمثل مخطط عملية المقايضة و العبور عبر النقطة الجمركية بين الجزائر و نيجر عبر المعبر الحدودي بان قزام

المصدر: عرض تقديمي من طرف إدارة الجمارك

24	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 44	9 ذو الحجة عام 1441 هـ 30 يوليو سنة 2020 م
وزارة التجارة قرار وزاري مشترك مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 يوليو سنة 2020، يحدد شروط وكيفية ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر. إن وزير التجارة، ووزير المالية، – بمقتضى الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتقم،		

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 رجب عام 1415 الموافق 14 ديسمبر سنة 1994 الذي يحدد كفايات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي،

يقرران ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا القرار إلى تحديد شروط وكفايات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر.

المادة 2 : تكتسي تجارة المقايضة الحدودية طابعا استثنائيا وتستهدف تسهيل تموين السكان المقيمين في ولايات أدرار وإيليزي وتامنغست وتندوف، دون سواهم.

المادة 3 : تقتصر تجارة المقايضة الحدودية مع مالي والنيجر على البضائع المبينة في القائمة الملحقة بهذا القرار.

المادة 4 : يمكن أن يمارس تجارة المقايضة الحدودية أي شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الولايات المعنية ومسجل في السجل التجاري بصفته تاجر جملة، وتتوفر لديه هياكل للхран والوسائل الملائمة لنقل البضائع على سبيل الملكية أو الاستئجار.

المادة 5 : يحدد الوالي المعني، بموجب قرار، كل سنة قائمة تجار الجملة المرخص لهم بإنجاز عمليات تجارة المقايضة الحدودية.

المادة 6 : يمكن الوالي أن يسحب رخصة ممارسة تجارة المقايضة الحدودية من التاجر :

- الذي لم يقم بأي عملية استيراد وتصدير خلال السنة المعنية،

- الذي لم يحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية التجارية والجمركية والجبائية والمتعلقة بالطب البيطري والصحة النباتية، المعمول بها.

المادة 7 : يبقى دخول البضائع المستوردة إلى التراب الوطني مرتبطا باحترام قواعد والتزامات الطب البيطري والصحة النباتية.

يجب ألا تشكل البضائع، موضوع تجارة المقايضة، خطرا على صحة المستهلك.

المادة 8 : يترتب على استيراد البضائع في إطار تجارة المقايضة الحدودية، اكتتاب تصريح بوضع البضائع المستوردة موضع استهلاك مطابق للالتزام بتصدير المواد الجزائرية في أجل ثلاثة (3) أشهر.

- وبمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتم،

- وبمقتضى القانون رقم 87-17 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلق بحماية الصحة النباتية،

- وبمقتضى القانون رقم 88-08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، المعدل والمتم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-22 المؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل التجاري، المعدل والمتم،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-18 المؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، لاسيما المادة 128 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة، المعدل والمتم،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، المعدل والمتم،

- وبمقتضى القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتم،

- وبمقتضى القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتم،

- وبمقتضى القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال عام 1439 الموافق 2 يوليو سنة 2018 والمتعلق بالصحة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

**قائمة البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة
الحدودية بين الجزائر من جهة
ومالي والنيجر من جهة أخرى**

1 - المنتجات الجزائرية :

- التمور الجافة ومشتقاتها، باستثناء الأنواع الأخرى من تمر دقلة نور،
- الملح الخام والمنزلي،
- الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والالومنيوم والزهر والحديد والفولاذ،
- البطانيات،
- منتجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية،
- الألبسة الجاهزة،
- الصابون،
- مسحوق الصابون،
- زيت الزيتون،
- الزيتون،
- العسل،
- الصناعات (الأواني) البلاستيكية،
- مواد التنظيف،
- مواد التجميل والنظافة الجسدية.

2- المنتجات القادمة من مالي والنيجر :

- الماشية الحية "من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال، وفقا للحالة الصحية السائدة في البلدان المصدرة"،
- الحناء،
- الشاي الأخضر،
- التوابل،
- قماش العمامة وقماش تاري،
- الذرة البيضاء،
- المانجو،
- الخشب الأحمر،
- العسل،
- أغذية الأنعام،

يجوز منح تمديد الأجل لمدة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر، كحد أقصى، غير قابلة للتمديد.

المادة 9: لا يمكن أن يتجاوز مبلغ المنتوجات المشتراة، قصد التصدير، المبلغ المصرح به عند الدخول.

المادة 10 : تكون عمليات التصدير التي تتم في إطار تجارة المقايضة الحدودية، موضوع تصريح لدى الجمارك ترفق به نسخة من التصريح بوضع البضائع المستوردة موضع استهلاك وفواتير شراء المنتوجات التي يراد تصديرها.

يجب أن تصاحب هذه المستندات إلزاميا التاجر المعني حتى اجتياز الحدود.

غير أنه، عندما يكون التصدير قبل الاستيراد، يجب على تاجر الجملة أن يكتب التزاما يكفل استيراد البضائع موضوع التبادل في أجل لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر. تعادل الكفالة 10 % من قيمة البضاعة المصدرة.

المادة 11 : لا يمكن تسويق البضائع المستوردة في إطار تجارة المقايضة الحدودية خارج الحدود الإقليمية لولايات أدرار وإيليزي وتامنغست وتندوف.

المادة 12 : تنشأ لجنة يرأسها الوالي المعني أو ممثله، تتشكل من ممثلي المصالح المحلية في إدارات التجارة والجمارك والضرائب والفلاحة. وبهذه الصفة، تكلف على الخصوص بما يأتي :

- التقويم الدوري لشروط إنجاز النشاط،
- تحديد الفارق في أسعار البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة،
- تنسيق عملها في مجال الإعلام.

تحدد الكميات عند الاستيراد والتصدير، عند الحاجة، من طرف الوالي المعني، حسب وضعية السوق المحلية.

المادة 13 : تحدد الكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية، وكذا قائمة البضائع المعنية، بمناسبة التظاهرات الاقتصادية السنوية في شكل معارض، أو معرض اقتصادي خمسة عشر (15) يوما، عند الحاجة، بموجب قرار من وزير التجارة.

المادة 14 : تلغى أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 رجب عام 1415 الموافق 14 ديسمبر سنة 1994 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

المادة 15 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 يوليو سنة 2020.

وزير المالية

أيمن بن عبد الرحمان

وزير التجارة

كمال رزيق

27	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 44	9 ذو الحجة عام 1441 هـ 30 يوليو سنة 2020 م
		- الألبسة ذات الطابع التارقي، - وعاء تمناسست توارق، - العطور والمراهم الجلدية، - أقمشة تانفا، - أقمشة تاسغنست، - الصمغ العربي، - الملح الخشن والمنزلي، - أقمشة بازان، - كل منتجات الصناعة التقليدية والحرف، - الجلود والجلود المعالجة، - العطور المحلية، - المنتجات غير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة، - الفول السوداني، - عناصر تركيب الخيام، - زبدة الكاريتي للاستعمال التجميلي، - السكر المخروط، - السجاد، - الأسماك، - طحين الأسماك، - المكسرات بأنواعها، - الفواكه الإفريقية، - طحين الذرة، - الكركدية، - الألبسة والأقمشة ذات الاستعمال المحلي، - فاكهة الأناناس وجوز الهند، - أكواب وأباريق الشاي.

27 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 04	12 جمادى الثانية عام 1443 هـ 15 جانفي سنة 2022 م
" المادة 2 : تكتسي تجارة المقايضة الحدودية طابعا استثنائيا وتستهدف تسهيل تموين السكان المقيمين في ولايات أدرار وإيليزي وتامنغست وتندوف وتيميمون وبرج باجي مختار وبني عباس وإن صالح وإن قزام وجانت، دون سواهم". " المادة 11 : لا يمكن تسويق البضائع المستوردة في إطار تجارة المقايضة الحدودية خارج الحدود الإقليمية لولايات أدرار وإيليزي وتامنغست وتندوف وتيميمون وبرج باجي مختار وبني عباس وإن صالح وإن قزام وجانت". المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. حرر بالجزائر في 23 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 28 ديسمبر سنة 2021. وزير التجارة وترقية الصادرات كمال رزيق وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان	وزارة التجارة وترقية الصادرات قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 28 ديسمبر سنة 2021، يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 يوليو سنة 2020 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر. إن وزير التجارة وترقية الصادرات، ووزير المالية، – بمقتضى المرسوم رقم 84-79 المؤرخ في أول رجب عام 1404 الموافق 3 أبريل سنة 1984 الذي يحدد أسماء الولايات ومقارها، المتمم، – وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-281 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل، – وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية، – وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة، – وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 يوليو سنة 2020 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر، يقتران ما يأتي : المادة الأولى : يهدف هذا القرار إلى تعديل القرار المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 يوليو سنة 2020 الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر. المادة 2 : تعدل أحكام المادتين 2 و11 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 يوليو سنة 2020 والمذكور أعلاه، وتحزر كما يأتي :

الملحق رقم 04: قائمة تحيين الأسعار مقدمة من مديرية التجارة

وزارة التجارة
مديرية التجارة
ولاية ايليزي

01 / المنتجات الجزائرية :

الرقم	تسمية المنتج	فارق الاسعار المقترح
01	التمور الجافة ومشتقاتها باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور (كلغ)	35.15
02	الملح الخام والمنزلي (كلغ)	15.5
03	الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك و الالومنيوم والزهر والحديد و الفولاذ	تخضع لفاتورة الشراء
04	البطانيات	تخضع لفاتورة الشراء
05	منتجات الصناعة الحرفية التقليدية و الفنية	تخضع لفاتورة الشراء
06	الألبسة الجاهزة	تخضع لفاتورة الشراء
07	الصابون (وحدة)	35.15
08	مسحوق الصابون (كلغ)	150.100
09	زيت الزيتون (لتر)	400.250
10	الزيتون (كلغ)	250.50
11	العسل (كلغ)	2000.1000
12	الصناعات (الأواني) البلاستيكية	تخضع لفاتورة الشراء
13	مواد التنظيف	تخضع لفاتورة الشراء
14	مواد التجميل و النظافة الجسدية	تخضع لفاتورة الشراء

02/ المتتجات القادمة من جمهوريتي مالي و النيجر

الرقم	تسمية المنتج	فارق الاسعار المقترح (دج)
01	الماشية الحية الأيقار (رأس) الأغنام (رأس) الماعز (رأس) الجمال (رأس)	40.000.25.000 10.000.5.000 5.000. 3.000 40.000.25.000
02	الحناء (كغ)	80.30
03	الشاي الأخضر (كغ)	450.220
04	التوابل (كغ)	500.100
05	قماش العمائم و قماش تاري (متر)	150.40
06	الذرة البيضاء (كغ)	100.50
07	المانجو (كغ)	100.50
08	الخشب الاحمر (وحدة)	1500.600
09	العسل (كغ)	300.200
10	أغذية الانعام (كغ)	50.20
11	اللبسة ذات الطابع التاريخي (وحدة)	3.000.600
12	وعاء تمناست توارق (وحدة)	100.50
13	العطور و المراهم الجلدية (وحدة)	1000.50
14	أقمشة تانفا	500.100
15	أقمشة تاسغنت	500.150
16	الصمغ العربي	200.120
17	الملح الخشن والمنزلي	15.5
18	أقمشة بازان (متر)	500.150
19	كل منتجات اصناعت التقليدية و الحرف (وحدة)	400.50
20	الجلود و الجلود المعالجة (وحدة)	150.80
21	العطور المحلية (وحدة)	100.70
22	المنتجات الغير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة	تخضع للفتورة
23	الفول السوداني (كغ)	150.50
24	عناصر تركيب الخيام (وحدة)	200.50
25	زينة الصكاريقي للاستعمال التجميلي	200.150
26	السكر المخروط (كغ)	90.50
27	السجاد (وحدة)	400.200
28	الاسماك (كغ)	500.100
29	طحين الاسماك (كغ)	100.50
30	المكسرات بأنواعها (كغ)	700.200
31	الفواكه الافريقية (كغ)	150.50
32	طحين الذرة (كغ)	100.50
33	الكركدية (كغ)	150.70
34	اللبسة (وحدة) و الاقمشة (متر) ذات الاستعمال المحلي	300.100
35	فاكهة الاناناس و جوز الهند (كغ)	150.50
36	أكواب و اباريق الشاي (وحدة)	300.200

في انتظار:

- رفع الحضر عن استيراد الماشية الحية بناء على القرار الوزائي رقم 589 المؤرخ: 2016/09/21 الصادر عن مديرية المصالح الفلاحية.
- رفع الحضر عن استيراد فاكهة المانجو بناء على تعليمات وزارة التجارة رقم: 231 المؤرخة في: 2019/03/24.

الملاحق

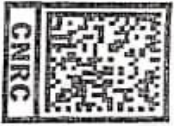
الملحق رقم 05 : نموذج لسجل التجاري تجارة المقايضة 301123.مقدم من طرف مديرية التجارة

..... الترقيم بالجملة	نطاق النشاط
..... النشاط أو الأنشطة الممارسة	نظرة المقايضة
نطاق النشاط	301123
رسم أو رمز النشاط	

..... الاسم واللقب أو الألقاب :
..... تاريخ ومكان ميلاد المالك للفيد :
..... جنسية المالك للفيد :
..... محل ان المالك للفيد :
..... الاسم التجاري :
..... محل التاعدة التجارية :
..... ولاية التواجد :
..... ملكية التاعدة التجارية :
..... ملكية محل التجاري :
..... تاريخ بداية النشاط :
..... عدد المؤسسات التجارية :



الجمهورية العربية السعودية
وزارة التجارة
المركز الوطني للسجل التجاري
C.N.R.C



مستخرج السجل التجاري
قيد
شخص طبيعي



2022/02/23

رقم السجل:
تاريخ السجل في السجل التجاري:

العقوبات التي يتعرض لها المانح للسجل في حالة مخالفة أحكام النظام رقم 88.04 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004، والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والنسخ.

طبقاً لأحكام المادتين 31 و32 من مرسوم رقم 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41 و42 من القانون المذكور أعلاه، يطالب بموافقة من 5.000 إلى 5.000.000 ريال سعودي أو الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنة (11) كل من:

- مانح نشاط تجاري أو غير كادر دون السجل في السجل التجاري؛
- مانح نشاط تجاري مستخرج سجل تجاري سني المملوكة؛
- مانح سجلات غير صحيحة أو يفتي بعمليات غير كاملة يفتي السجل في السجل التجاري؛
- مانح نشاط تجاري أو غير كادر دون جواز عمل تجاري؛
- مانح نشاط أو هيئة مقبلة خدمة للسجل في السجل التجاري دون الرخصة أو الإحصاء المطلوبين؛
- مانح جواز خروجه عن موضوع السجل التجاري؛
- مانح النشاطات القانونية المصنفة عليها المواد 12، 13 و14 من القانون المذكور أعلاه؛
- مانح أو زور مستخرج السجل التجاري أو الوثائق المرتبطة به؛
- مانح بيانات مستخرج السجل التجاري؛
- مانح رخصة ممارسة نشاط تجاري باسم صاحب السجل التجاري يفتي الترخيص، الأصول والفرع من الدرجة الأولى؛
- مانحهم الإتمام بالمدارة المصنفة عليها الفترة 2 من المادة 22 من القانون المذكور أعلاه.

ملاحظة:

لا يفي السجل في السجل التجاري الخارج من الإبرامات التي تقع على عاتقه خلال عارضة انقضاءه، لا سيما عندما تكون هذه البيانات موضوع نظم خاص.

إمضاء المانح للتقديم
أو ممثله القانوني

إمضاء المانح للتقديم
أو ممثله القانوني



مأمور الفرع المحلي، لدى
المسجل التجاري، أو الجهة الإدارية
بمقره
23 غشت 2022
الرقم التسلسلي: 100733256

الملاحق

الملحق رقم 06: رخصة التنقل مقدمة من طرف المديرية الجهوية للجمارك تمناست .

وزارة المالية
المديرية العامة للجمارك
المديرية العامة للجمارك بجنوة
مفتش الادخال الجمركي بـ
مكتب جمارك بـ

183273
رقصة النقل

يسمح للمالك الجمركي المصنوع أسفله
للسيد :
الذي صرح برغبته في نقل البضائع الآتي ذكرها :

الملاحظات	العدد أو الوزن	طبيعة البضائع
الحاويات المصنوعة من الحديد	121	أغنام
الحاويات المصنوعة من الحديد	7	7
الحاويات المصنوعة من الحديد	1	1

من (عنوان مكان الرفع) :
إلى (عنوان مكان المقصد) :
باتباع المسلك الآتي (الأماكن المقرر عبورها أو الطريق المقرر سلكه) :
لمدة : (عدد الساعات) :
بواسطة (ذكر نوع وسيلة النقل وتحديداتها) :
حرب بـ :
إشعارهم :
إن عدم احترام المدة والمسلك المحددين يعرض المخالف إلى متابعات عن التبريم

الملحق رقم 07: شهادة صحية مقدمة من طرف المديرية الجهوية للجمارك تمناست .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

المصالح الفلاحية
عين قزام
مركز الحدودي لعين قزام

شهادة صحية بيطرية للماشية الحية المستوردة في إطار تجارة المقايضة الحدودية
(القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 / 07 / 2020 يحدد شروط، كفاءات، ممارسة تجارة المقايضة الحدودية و آليات إضمار موضوع التبادل مع جمهورية مالي والنيجر)

مضى أسفله، الدكتور :
قراء رقم س ب و
ح أن الشئبة الحية المذكورة دول أدناه والمستوردة في إطار تجارة المقايضة الحدودية مع * المائي * من طرف
.....
سنت إلى مركز الحدود للمراقبة الصحية البيطرية بتاريخ 2 أكتوبر 2022
عن سوية النقل التابعة للـ
ت لمراقبة الصحية البيطرية عر شرح أنها سنيمة سريرية من أمراض الحيوانية المعدية وتوجه السكان بولاية
من راسه

الأغذية	الإبل	الماعز
121		

عدد الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

حرر بـ
بـ
الختم الرسمي

غير الملزم

مع تسويق هذه الحيوانات في الحدود الإقليمية لولايات تمنراست، الدار، إليزي و تيندوف

المحق رقم 08: الفاتورة مقدمة من طرف المديرية الجهوية للجمارك تمناست .

5

CODE 11

LIGN

FACTURE N°

DOIT/ CAMION N°

ARLIT-LE. 20/10/2022

QUANTITE	DESIGNATION	PRIX UNIT	MONTANT
121	D'OVINS	4000	484000
TOTAL 484000			

Arrete la presente facture à la somme de

الملحق رقم 09 : التصريح المفصل للعملية مقدمة من طرف المديرية الجهوية للجمارك تمناست .

[illegible]

الملخص:

رغم التطور الذي يشهده العالم حاليا في المبادلات الاقتصادية و التجارية إلا أن تجارة المقايضة بمفهومها البدائي لا يزال متعامل به في وقتنا هذا و بصفة خاصة في المناطق الجنوبية الحدودية بالجزائر حيث تعد تجارة المقايضة إستراتيجية للتكامل الاقتصادي و تحقيق التعاون و التبادل الفكري و المعرفي و مواجهة الأزمات وتوفير السيولة المالية و فتح أسواق جديدة .

و في هذه الدراسة قمنا بإتباع المنهج الوصفي و التحليلي و اتبعنا حصيلة تجارة المقايضة من سنة 2007 إلى النصف الأول لسنة 2023 في الولايات الجنوبية الجزائرية . ومن أهم النتائج المتوصل إليها : أن نظام المقايضة اثبت نجاعته كإستراتيجية اقتصادية وتحقيق النمو والتكامل الإقتصادي و فتح أسواق جديدة والتعريف بالمنتوج الوطني ومن أهم المقترحات التي نوصي بها : ضرورة مراجعة المنظومة التشريعية لنظام المقايضة و فتح المعابر الحدودية المغلقة و توفير الإمكانيات و تطوير نظام المقايضة .

الكلمات المفتاحية : تجارة المقايضة – استهداف – أسواق ناشئة – جنوب الكبير - الجزائر

Résumé :

Malgré le développement économique et commercial actuel dans le monde, le commerce de troc, dans son concept primitif, est toujours pratiqué de nos jours, en particulier dans les régions frontalières du sud de l'Algérie. Le commerce de troc est considéré comme une stratégie d'intégration économique, de coopération, d'échange intellectuel et de connaissance, ainsi que de résolution des crises, de fourniture de liquidité financière et d'ouverture de nouveaux marchés. Dans cette étude, nous avons suivi une approche descriptive et analytique en examinant les résultats du commerce de troc au cours des dernières années jusqu'au premier semestre de 2023 dans les wilayas du sud de l'Algérie. Parmi les principales conclusions auxquelles nous sommes parvenus : Le système de troc a prouvé son efficacité en tant que stratégie économique, favorisant la croissance, l'intégration économique, l'ouverture de nouveaux marchés et la promotion des produits nationaux. Parmi les recommandations clés que nous formulons : La nécessité de réviser le cadre législatif du système de troc, d'ouvrir les passages frontaliers fermés, de fournir les ressources nécessaires et de développer le système de troc.

Mots clés : commerce de troc – ciblage - marchés émergents - Sud algérien - algérie